

هذه الوثيقة مهمة للغاية و تتطلب انتباهكم الفوري. إذا ساورك أي شك بشأن الإجراء الذي ينبغي أن تتخذه، فمن المستحسن طلب مشورة مالية مستقلة من محاسب أو مستشار مالي آخر مستقل مناسب.

يتوقف إتمام عملية الاندماج على عدة أمور من بينها التصويت لصالح القرارات المنصوص عليها في كتاب الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة (الواردة في المرفق 1 من هذه الوثيقة) من جانب المساهمين المستحوزين على الأغلبية المطلوبة من أسهم بنك بروة والممثلين في اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة، وكذا التصويت لصالح القرارات المنصوص عليها في كتاب الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي (الواردة في المرفق 2 من هذه الوثيقة) من جانب المساهمين المستحوزين على الأغلبية المطلوبة من أسهم بنك قطر الدولي والممثلين في اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي. ترد شروط وإجراءات تنفيذ عملية الاندماج كاملة في القسم 9 من هذه الوثيقة.



نشرة المساهمين

فيما يتعلق

باندماج بنك بروة ش.م.ق.

وبنك قطر الدولي ش.م.ق.

عن طريق الضم وفقاً للمادة 278

من قانون الشركات التجارية القطري رقم 11

لعام 2015

للاطلاع على بعض عوامل المخاطرة التي ينبغي دراستها بعناية قبل التصويت لصالح القرارات التي سيتم النظر فيها في اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة واجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي، يرجى الرجوع إلى القسم 7 من هذه الوثيقة.

ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك، فإن المفردات والمصطلحات المستخدمة في هذه الوثيقة تحمل المعاني الواردة قرين كل منها في الملحق 1 من هذه الوثيقة. تعتبر الإشارات إلى الأوقات والتواريخ في هذه الوثيقة إشارة إلى أوقات وتواريخ بتوقيت الدوحة والتقويم الميلادي، على التوالي، ما لم يرد نص بخلاف ذلك.

ترد كتابا الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة المقرر انعقاده في فندق فور سيزونز بمدينة الدوحة يوم الأربعاء الموافق 19 ديسمبر 2018 في تمام الساعة 4 مساءً، واجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي المقرر انعقاده في [يتم تأكيده لاحقاً]، في المرفق 1 و المرفق 2 من هذه الوثيقة على التوالي.

لا يتحمل المصرف المركزي ووزارة الاقتصاد والتجارة أي مسؤولية عن محتويات هذه الوثيقة الماثلة، وكذا لا يقدمان أي تأكيد على صحة المعلومات الواردة في هذه الوثيقة ودقتها. لا يتحمل المصرف المركزي ووزارة الاقتصاد والتجارة أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار ناتجة عن محتويات هذه الوثيقة.

جدول المحتويات

8.....	الخطاب المشترك من رئيسي مجلس إدارة بنك بروة وبنك قطر الدولي	1.
9.....	معلومات عامة	2.
9.....	مقدمة	2.1
9.....	أحكام الاندماج	2.2
9.....	أثر الاندماج	2.3
10.....	الأساس المنطقي لتحديد نسبة التبادل	2.4
10.....	فوائد الاندماج	2.5
11.....	اجتماعات الجمعية العامة	2.6
12.....	مهام المستشارين	2.7
13.....	المعلومات المتعلقة بالمجموعة الموحدة	3.
13.....	أعضاء مجلس الإدارة	3.1
13.....	الأولويات الاستراتيجية للمجموعة الموحدة	3.2
14.....	معلومات عن بنك بروة	4.
14.....	مقدمة	4.1
14.....	الهيكل التنظيمي لمجموعة بنك بروة	4.2
15.....	وصف الأعمال	4.3
17.....	أعضاء مجلس الإدارة	4.4
18.....	معلومات عن بنك قطر الدولي	5.
18.....	مقدمة	5.1
19.....	هيكل مجموعة بنك قطر الدولي	5.2
19.....	وصف الأعمال	5.3
22.....	أعضاء مجلس الإدارة	5.4
23.....	المعلومات المالية التاريخية	6.
31.....	عوامل المخاطرة	7.
31.....	المخاطر المتعلقة بالاندماج	7.1
32.....	المخاطر المتعلقة بدمج أعمال بنك بروة وبنك قطر الدولي بعد إتمام الاندماج	7.2
33.....	المخاطر المرتبطة بأعمال المجموعة الموحدة	7.3
36.....	المخاطر المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و قطر	7.4
38.....	معلومات إضافية	8.
38.....	إقرارات بالمسئولية	8.1
38.....	نظام بنك بروة الأساسي	8.2
38.....	العقود الأساسية	8.3
39.....	الدعاوى القضائية	8.4
39.....	الشركات التابعة والشركات المنتسبة الزميلة والفروع	8.5
41.....	أحكام عامة	8.6

41.....	المستندات المتاحة للاطلاع.....	8.7
42.....	أحكام وشروط الاندماج.....	9
43	التعريفات	الملحق 1:
45.....	كتاب الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة.....	المرفق 1:
50.....	كتاب الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي.....	المرفق 2:
51.....	تقرير كريديت سويس عن عداله نسبه التبادل.....	المرفق 3:

إشعار مهم

البيانات الواردة في هذه الوثيقة تقدم في تاريخ إصدارها، ما لم يتم تحديد وقت آخر لها، ولا يعني نشر هذه الوثيقة (أو أي إجراء يُتخذ وفقاً لها) بالضرورة أنه لم يطرأ أي تغيير على حقائق أو شؤون بنك بروة أو بنك قطر الدولي على النحو الوارد في هذه الوثيقة منذ ذلك التاريخ. لا يقصد من أي أمر متضمن في هذه الوثيقة ولا يجب اعتباره توفيقاً أو تصوراً أو تقديراً لاحتمالات الأداء المالي المستقبلي لبنك بروة أو بنك قطر الدولي ولا يجب تفسير أي بيانات واردة في هذه الوثيقة لتعني أن أرباح السهم الواحد عن الفترات المالية المستقبلية لبنك بروة أو بنك قطر الدولي ستمائل أو تتجاوز بالضرورة الأرباح السابقة المعروفة للسهم الواحد.

لم يتم تفويض أي شخص بتقديم أي معلومات أو تقديم أي تعهدات بخلاف تلك الواردة في الوثيقة الماثلة، وفي حال تقديم أي من تلك المعلومات أو التعهدات فيجب عم الاعتماد عليها باعتبارها قدمت بتفويض من بنك بروة أو بنك قطر الدولي أو كريدبت سويس أو بيريل و اينبرغ بارتنرز أو أي مستشار آخر ذي صلة بعملية الاندماج.

لا يجوز لأي شخص تفسير محتويات الوثيقة الماثلة على أنها مشورة قانونية أو مالية أو ضريبية. إذا ساورك أي شك بشأن الإجراء الذي ينبغي أن تتخذه، فمن المستحسن طلب مشورة مالية مستقلة من محاسب أو مستشار مالي آخر مستقل مناسب.

لن يتم توزيع هذه الوثيقة على مساهمي بنك بروة أو مساهمي بنك قطر الدولي، بيد إنه يمكنهم الحصول على نسخ منها (مجاًناً) من مكتب بنك بروة (بالنسبة لمساهمي بنك بروة) ومكتب بنك قطر الدولي (بالنسبة لمساهمي بنك قطر الدولي). باستثناء ما ورد أعلاه وما يتعلق بالقوائم المالية لبنك بروة وبنك قطر الدولي عن السنتين الماليتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 31 ديسمبر 2017 و القوائم المالية المرحلية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2018 و 30 سبتمبر 2018، فإنه لا تدخل في نشرة الإصدار هذه ولا تشكل جزءاً منها محتويات أي موقع إلكتروني لبنك بروة أو بنك قطر الدولي أو أي موقع إلكتروني آخر يمكن الوصول إليه من الروابط الموجودة على أي من هذه المواقع ولا يقبل أي شخص تحمل أية مسؤولية عن المحتويات المتوفرة على هذه المواقع.

تعمل شركة كريدبت سويس بصفتها المستشار المالي الحصري لبنك بروة وليس لأي طرف آخر مرتبط بعملية الاندماج، ولن تكون مسؤولة أمام أية جهة أخرى غير بنك بروة عن تقديم أنواع الحماية المقدمة لعملاء شركة كريدبت سويس أو عن تقديم المشورة حول عملية الاندماج أو محتوى هذه الوثيقة أو الأمور المشار إليها فيها. وعلاوة على ذلك، فلا يشكل تقييم شركة كريدبت سويس، الوارد في المرفق 3 من هذه الوثيقة والموجه فقط إلى مجلس إدارة بنك بروة والمقدم بخصوص عملية الاندماج هذه، أي توصية لأي مساهم من مساهمي بنك بروة بأي إجراء عليه اتخاذه فيما يتعلق بعملية الاندماج. شركة كريدبت سويس هي شركة مرخصة من قبل السلطة التنظيمية الاحترازية وخاضعة لتنظيم هيئة السلوك المالي و السلطة التنظيمية الاحترازية.

تعمل شركة بيريل و اينبرغ بارتنرز بصفتها المستشار المالي الحصري لبنك قطر الدولي وليس لأي طرف آخر مرتبط بعملية الاندماج، ولن تكون مسؤولة أمام أية جهة أخرى غير بنك قطر الدولي عن تقديم أنواع الحماية المقدمة لعملاء شركة بيريل و اينبرغ بارتنرز أو عن تقديم المشورة حول عملية الاندماج أو محتوى هذه الوثيقة أو الأمور المشار إليها فيها. شركة بيريل و اينبرغ بارتنرز هي شركة مرخصة وخاضعة لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية.

لم يتم أي مستشار مالي بالتحقق من صحة المعلومات الواردة في هذا المستند. وعليه لا يقدم أي مستشار مالي أو أي من الشركات التابعة له أي تأكيد أو ضمان، ولا يقدم أي مستشار (بخلاف كريدبت سويس فيما يتعلق بتقييمها للقيمة العادلة الوارد في المرفق 3 من هذه الوثيقة و وفقاً لشروط التقرير) أو أي من الشركات التابعة له أي تأكيد أو ضمان حول دقة أو اكتمال المعلومات الواردة في الوثيقة الماثلة ولا يتحمل أي مسؤولية في هذا الصدد.

بيان تحذيري بشأن البيانات المستقبلية

تحتوي هذه الوثيقة على توقعات وإفادات مستقبلية تخص بنك بروة وبنك قطر الدولي. ويُمكن تعيين هذه البيانات المستقبلية عندما لا تتعلق بوقائع في الماضي أو الحاضر. وغالبًا ما يُستخدم في التوقعات والبيانات المستقبلية هذه الكلمات ذات دلالة مستقبلية مثل "يتوقع" أو "يستهدف" أو "يترقب" أو "يُقدّر" أو "يعتزم" أو "يخطط" أو "يتوقع" أو "يعتقد" أو "يهدف" أو "من الممكن" أو "قد" أو "ينبغي" أو غير ذلك من المفردات المشابهة أو المناهية لها في المعنى. تتضمن البيانات المستقبلية الواردة في هذه الوثيقة، على سبيل المثال لا الحصر، البيانات المتعلقة بما يلي: (1) التقديرات الأولية لوفورات التكلفة والتوقعات المستقبلية للمصروفات الرأسمالية والنفقات والإيرادات والأداء الاقتصادي والأوضاع المالية وسياسة توزيع أرباح الأسهم والخسائر والاحتمالات المستقبلية؛ (2) استراتيجيات العمل والإدارة وتوسيع وتنمية عمليات المجموعة الموحدة؛ و(3) عملية الاندماج والأحداث المتصلة بها والتواريخ التي يتوقع فيها وقوع هذه الأحداث.

تنطوي هذه البيانات المستقبلية على مخاطر معلومة وغير معلومة وشكوك وعوامل أخرى قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية أو الأداء أو الإنجازات الخاصة بأي شخص أو النتائج الصناعية أو الاستراتيجيات أو الأحداث بشكل جوهري عن تلك المذكورة صراحة أو المشار إليها ضمناً بهذه البيانات المستقبلية. وتقع معظم المخاطر والشكوك المتعلقة بالتوقعات والبيانات المستقبلية خارج نطاق قدرة البنكين على السيطرة عليها أو تقديرها بدقة، مثل أوضاع السوق في المستقبل وسلوك المشاركين الآخرين في السوق، ولهذا ينبغي عدم الاعتماد على هذه البيانات بشكل أساسي. كما أن هذه التوقعات والبيانات المستقبلية لا تشكل ضماناً للأداء المستقبلي، ولم يتم مدقّق الحسابات في بنك بروة أو بنك قطر الدولي بمراجعتها - ما لم يشار إلى خلاف هذا. وتستند هذه التوقعات والبيانات المستقبلية على افتراضات عديدة منها الافتراضات المتعلقة باستراتيجيات العمل الحالية والمستقبلية لبنك بروة وبنك قطر الدولي والبيئة التي سيزاول فيها كل منهما عمله في المستقبل. وننوه إلى أن كل التوقعات والبيانات المستقبلية الشفهية منها والخطبة الصادرة عن بنك بروة وبنك قطر الدولي أو المنسوبة إليهما أو أي أشخاص يتصرفون نيابة عنهما تخضع ومقيدة صراحةً في مجملها بالبيان التحذيري أعلاه.

تشمل هذه المخاطر والشكوك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- التقديرات المجمعة الواردة في هذه الوثيقة والتي هي تقديرات أولية للغاية من مجلس إدارة بنك بروة ومجلس إدارة بنك قطر الدولي والتي لم تخضع لعملية مراجعة مستقلة سواء من المستشارين الماليين أو غيرهم والتي قد تخضع للمراجعة بعد التخطيط المفصل لتكامل أنشطة بنك بروة وبنك قطر الدولي؛
- أوضاع الأسواق الاقتصادية والمالية في دولة قطر؛
- أداء القطاع المصرفي في دولة قطر والمنطقة بنطاقها الأوسع؛
- علاقة البنكين مع الحكومة بشكل عام، بما في ذلك قدرتها على الحصول على الموافقات والتصاريح الحكومية أو التنظيمية اللازمة للقيام بالأنشطة المصرفية؛
- قدرة البنكين على تحقيق وإدارة النمو في أعمالهما؛
- قدرة البنكين على الحصول على التمويل أو حيازة رأس المال الكافي لتمويل عملياتهم الحالية والمستقبلية؛
- التغييرات السياسية أو الاجتماعية أو القانونية أو الاقتصادية في الأسواق التي يزاول فيها البنكان وعمالتهما أنشطتهما؛
- تغييرات البيئة التنافسية التي يعمل فيها البنكان؛
- عدم الالتزام باللوائح المطبقة على أعمال البنكين؛
- إلغاء أو تعديل السياسات النقدية أو المالية في دولة قطر؛ و
- إدخال أشكال جديدة من الضرائب في المستقبل (بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة).

لا يتحمل بنك بروة وبنك قطر الدولي أي التزام تجاه تحديث أي توقعات وبيانات مستقبلية، باستثناء ما تتطلبه الأنظمة واللوائح المعمول بها.

ننصحك بقراءة كامل هذه الوثيقة، وبخاصة عوامل المخاطرة التي تم تناولها في القسم 7 من هذه الوثيقة وهذا للتعرف على العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المجموعة الموحدة في المستقبل والقطاعات التي سوف تعمل فيها.

عرض المعلومات المالية والمعلومات الأخرى

يمكن الاطلاع على القوائم المالية لبنك بروة عن السنتين الماليتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 31 ديسمبر 2017 و للفترة المنتهية في 30 يونيو 2018 و 30 سبتمبر 2018 من خلال زيارة موقع بنك بروة الإلكتروني <https://www.barwabank.com/investor-relations/financial-information>، مع العلم أنه تم إدراجها في هذه الوثيقة بالإشارة إليها. يمكن الاطلاع على القوائم المالية لبنك قطر الدولي عن السنتين الماليتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 31 ديسمبر 2017 و للفترة المنتهية في 30 يونيو 2018 و 30 سبتمبر 2018، من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لبنك قطر الدولي <https://www.ibq.com.qa/en/pages/annual-report>، مع العلم أنه تم إدراجها في هذه الوثيقة بالإشارة إليها.

تم إعداد البيانات المالية لبنك بروة وبنك قطر الدولي بما يتفق مع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالنسبة لبنك بروة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية بالنسبة لبنك قطر الدولي ولوائح المصرف المركزي المعمول بها. باستثناء ما ورد فيه نصوص صريحة بخلاف ذلك، لا سيما في الجزء ج من القسم 6 في هذه الوثيقة، الذي يحدد أسس إعداد المعلومات المالية الواردة في ذلك الجزء، فإن المعلومات المالية الواردة في هذه الوثيقة بخلاف القسم 6 قائمة على تقديرات الإدارة ولم يتحقق منها مدققو الحسابات أو غيرهم بشكل مستقل. كما أن جميع المعلومات المالية واردة بالريال القطري، ما لم يُنص على خلاف ذلك.

أعدت هذه الوثيقة بغرض الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها في دولة قطر ولا يلزم أن تتطابق المعلومات المُفصح عنها مع ما كان يلزم الإفصاح عنه حال إعداد هذه الوثيقة بما يتفق مع القوانين و/أو اللوائح الخاصة بمناطق أخرى غير دولة قطر.

الجدول الزمني المتوقع للأحداث الرئيسية

التواريخ التالية هي للإرشاد فقط وتستند إلى أمور من بينها استيفاء (وتواريخ استيفاء) شروط الاندماج (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، موافقة مساهمي بنك بروة ومساهمي بنك قطر الدولي كما في تاريخ القيد ذي الصلة على الاندماج في اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة واجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي على التوالي). ترد الشروط الكاملة لعملية الاندماج في القسم 9 من هذه الوثيقة.

الوقت و/أو التاريخ

الحدث

18 ديسمبر 2018 [يتم تأكيده لاحقاً]	تاريخ القيد لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة
19 ديسمبر 2018 [يتم تأكيده لاحقاً]	تاريخ القيد لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي
[الربع الثاني من عام 2019]	اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة
تاريخ النفاذ أو يوم العمل التالي	اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي
	تاريخ نفاذ عملية الاندماج
	إصدار أسهم بنك بروة الجديدة لمساهمي بنك قطر الدولي

ملاحظات

1. يكتمل النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة بحضور مساهمين يمثلون ما لا يقل عن 75٪ من رأسمال بنك بروة. وفي حالة عدم تحقق متطلبات اكتمال النصاب القانوني، عندئذ يتم الدعوة إلى عقد اجتماع ثانٍ للجمعية العامة غير العادية لبنك بروة المقرر انعقاده في 26 ديسمبر 2018. ويكتمل النصاب القانوني للاجتماع الثاني بحضور مساهمين يمثلون ما لا يقل عن 75٪ من رأسمال بنك بروة. وفي حالة الدعوة إلى عقد اجتماع ثانٍ للجمعية العامة غير العادية لبنك بروة، عندئذ يتم تمديد التواريخ المتبقية في هذا الجدول الزمني المتوقع وفقاً لذلك.
2. يكتمل النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي بحضور مساهمين يمثلون ما لا يقل عن 75٪ من رأسمال بنك قطر الدولي. وفي حالة عدم تحقق متطلبات اكتمال النصاب القانوني، عندئذ يتم الدعوة إلى عقد اجتماع ثانٍ للجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي المقرر انعقاده في [يتم تأكيده لاحقاً]. ويكتمل النصاب القانوني للاجتماع الثاني بحضور مساهمين يمثلون ما لا يقل عن 75٪ من رأسمال بنك قطر الدولي. وفي حالة الدعوة إلى عقد اجتماع ثانٍ للجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي، عندئذ يتم تمديد التواريخ المتبقية في هذا الجدول الزمني المتوقع وفقاً لذلك.
3. مع مراعاة استيفاء شروط الاندماج، من المتوقع أن يتم إصدار الأسهم في تاريخ النفاذ أو بعد مرور يوم عمل واحد من ذلك التاريخ.

1. الخطاب المشترك من رئيسي مجلس إدارة بنك بروة وبنك قطر الدولي



4 ديسمبر 2018

السادة مساهمو بنك بروة وبنك قطر الدولي،

التوصية باندماج بنك بروة ش.م.ق وبنك قطر الدولي ش.م.ق

أبرم بنك بروة وبنك قطر الدولي اتفاقية اندماج في 12 أغسطس 2018 تنص على أحكام الاندماج المقترح بين بنك بروة وبنك قطر الدولي. ومن المقرر تنفيذ الاندماج بموجب المادة رقم 278 من قانون الشركات والمادة رقم 161 (2) من قانون المصرف المركزي واتفاقية الاندماج. تنتقل ملكية أصول وخصوم بنك قطر الدولي إلى بنك بروة مقابل إصدار أسهم بنك بروة الجديدة للمساهمين الحاليين في بنك قطر الدولي رهناً باستيفاء شروط الاندماج، وذلك في تاريخ النفاذ. وبعد نفاذ الاندماج، يتم حل بنك قطر الدولي وفقاً لأحكام المادة 291 من قانون الشركات.

وسيترتب عن الاندماج، الذي يحظى بتأييد كل من مجلس إدارة بنك بروة ومجلس إدارة بنك قطر الدولي، إنشاء مؤسسة مالية رائدة تعمل وفق الشريعة الإسلامية وتتمتع بمركز مالي قوي وسيولة قوية، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي ومبادرات تنمية التمويل في قطر بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

وسيخلق الاندماج كياناً موحداً يتمتع بأصول تزيد قيمتها على 75 مليار ريال قطري وقاعدة رأسمالية تزيد عن 11 مليار ريال قطري، مما يدعم التنمية الاقتصادية في دولة قطر من خلال خلق شريك استراتيجي للحكومة والقطاع العام وتعزيز نمو القطاع الخاص في نفس الوقت.

يرى مجلس إدارة بنك بروة ومجلس إدارة بنك قطر الدولي أن الاندماج سيجمع بين نقاط القوة الأساسية التي يتمتع بها البنكين، في سياق الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة، والشركات والمؤسسات الحكومية، وأسواق رأس المال، فضلاً عن إدارة الثروات والأصول. علاوة على ذلك، يؤمن مجلس إدارة بنك بروة ومجلس إدارة بنك قطر الدولي أنه من خلال الاستفادة من نقاط القوة هذه، فإن الكيان الموحد سيكون في وضع مثالي يُمكنه من تلبية احتياجات مجموعة كبيرة من العملاء، مما يزيد حصته في السوق ويعزز ابتكاره للمنتجات ويزيد من نسبة رضا العملاء.

يحظى الاندماج بدعم وتوصية من مجلس إدارة بنك بروة ومجلس إدارة بنك قطر الدولي. ندعوكم لحضور اجتماعات الجمعية العامة لبنك بروة وبنك قطر الدولي (حسبما ينطبق) (على النحو الموضح في القسم 2 من هذه الوثيقة) ونوصيكم بالتصويت لصالح القرارات المقترحة في تلك الاجتماعات.

حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس إدارة بنك قطر الدولي ش.م.ق.

محمد بن حمد بن جاسم آل ثاني
رئيس مجلس إدارة بنك بروة ش.م.ق.

2. معلومات عامة

2.1 مقدمة

شرع بنك بروة وبنك قطر الدولي في مناقشة إمكانية اندماج البنكين في يونيو 2018. وقام كل بنك من البنكين بتشكيل فريق عمل يتألف من الإدارة التنفيذية العليا لاستعراض الإمكانيات التجارية وأي جوانب قانونية وهيكلية للاندماج.

وأعلن بنك بروة وبنك قطر الدولي في 28 أغسطس 2018 أن مجلسي إدارتها قد صوّتا لصالح توصية المساهمين بالموافقة على اندماج البنكين.

وفي حالة اكتمال الاندماج، فسيترتب عليه إنشاء مؤسسة مالية رائدة تعمل وفق الشريعة الإسلامية وتتمتع بمركز مالي قوي وسيولة قوية، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي ومبادرات تنمية التمويل في قطر بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

2.2 أحكام الاندماج

رهنًا باستيفاء شروط الاندماج المنصوص عليها في القسم 9 من هذه الوثيقة، فإنه ستنقل في تاريخ النفاذ ملكية أصول وخصوم بنك قطر الدولي إلى بنك بروة إعمالاً لأحكام القانون، وذلك مقابل إصدار أسهم بنك بروة الجديدة لمساهمي بنك قطر الدولي المسجلين في سجل مساهمي بنك قطر الدولي في تاريخ القيد. وسيتم حل بنك قطر الدولي في تاريخ النفاذ رهنًا بالمادة 291 من قانون الشركات والمادة 168 من قانون المصرف المركزي.

وسوف يفضي الاندماج حال تنفيذه إلى إصدار أسهم بنك بروة الجديدة لمساهمي بنك قطر الدولي على الأساس التالي:

لكل 1 سهم من أسهم بنك قطر الدولي: 2.031 سهم من أسهم بنك بروة الجديدة

إذا نتج عن حساب نسبة التبادل الواردة في القسم الفرعي 2.2 كسر سهم، فإن الرقم الناتج سيتم تقريبه إلى أقل عدد صحيح.

وفي تاريخ النفاذ، سيبيلغ إجمالي رأس المال المصدر لبنك بروة 5,234,100,000 ريال قطري تتألف من 523,410,000 سهمًا من أسهم بنك بروة. وسيمتلك مساهمو بنك قطر الدولي بعد إصدار أسهم بنك بروة الجديدة حوالي 42.68% من إجمالي رأس المال المصدر لبنك بروة.

وافق كل من مجلس إدارة بنك بروة ومجلس إدارة بنك قطر الدولي على حدة حسب الأصول على أحكام الاندماج، بما في ذلك نسبة التبادل المشار إليها في القسم الفرعي 2.2، وذلك في قرارات كل منهما الصادرة بتاريخ 9 أغسطس 2018. وفي سياق الموافقة على أحكام الاندماج، قام مجلس إدارة بنك بروة ومجلس إدارة بنك قطر الدولي بالنظر في عدة أمور بالتفصيل من بينها تقارير العناية المالية الواجبة بشأن بنك بروة وبنك قطر الدولي التي أعدها شركة ديلويت أند توش – فرع قطر لصالح مجلس إدارة بنك بروة (فيما يتعلق ببنك قطر الدولي) وتلك التي أعدها شركة إرنست أند يونغ لصالح مجلس إدارة بنك قطر الدولي (فيما يتعلق ببنك بروة)، وكذا تقارير العناية القانونية الواجبة تجاه الموردين التي أعدها على أساس الاعتماد شركة فريشديلدز بروكهوس درينجر ذ.م.م. فيما يتعلق ببنك بروة وشركة سيمونز أند سيمونز الشرق الأوسط ال بي. فيما يتعلق ببنك قطر الدولي، والتقديرات الموحدة التي أعدها فريق كل إدارة على حدة، والاستشارات التي قدمتها شركة كريبت سويس إلى مجلس إدارة بنك بروة وشركة بيريل وابينرغ بارتنرز إلى مجلس إدارة بنك قطر الدولي.

يجب على مساهمي بنك بروة ومساهمي بنك قطر الدولي الملاحظة بأن البنوك تعترم توزيع الأرباح على المساهمين قبل تاريخ السريان. إن دفع هذه التوزيعات سيخضع لموافقة البنوك ولشروط أن يتم دفع إجمالي أرباح الأسهم من قبل البنوك ويكون لها تأثير محايد على نسبة التبادل.

2.3 أثر الاندماج

سوف يحصل مساهمو بنك قطر الدولي الواردة أسماؤهم في سجل مساهمي بنك قطر الدولي في تاريخ القيد (دون اتخاذ أي إجراء لازم من جانب مساهمي بنك قطر الدولي) على أسهم بنك بروة الجديدة استناداً إلى نسبة التبادل المنصوص عليها في القسم 2.2 أعلاه، وذلك في تاريخ النفاذ أو في يوم العمل الذي يليه مباشرةً.

وستنقل في تاريخ النفاذ ملكية أصول وخصوم بنك قطر الدولي إلى بنك بروة إعمالاً لأحكام القانون، وذلك مقابل إصدار أسهم بنك بروة الجديدة لمساهمي بنك قطر الدولي المسجلين في سجل مساهمي بنك قطر الدولي وسيتم حل بنك قطر الدولي على الفور في تاريخ النفاذ بعد إتمام الاندماج رهنًا بالمادة 291 من قانون الشركات والمادة 168 من قانون المصرف المركزي.

2.4 الأساس المنطقي لتحديد نسبة التبادل

اتفق بنك بروة وبنك قطر الدولي على نسبة التبادل بعد إجراء مفاوضات تجارية مفصلة بين البنكين. وفي سياق التفاوض على نسبة التبادل، أشار كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي إلى الاستشارات والمساعدات المقدمة من مستشاريهما واستعراض معلومات العناية الواجبة بشأن الأعمال التجارية لكل منهما.

أما بالنسبة للتوصل إلى اتفاق على نسبة التبادل، فقد راعى بنك بروة وبنك قطر الدولي في ذلك عدد من منهجيات التقييم، بما في ذلك ما يلي: (أ) نموذج خصم الأرباح الموزعة؛ (ب) تحليل الانحدار و التغيير؛ (ج) مضاعفات تداول الشركات المماثلة؛ و(د) مضاعفات المعاملات السابقة.

2.5 فوائد الاندماج

2.5.1 بيان تحذيري

يتضمن هذا القسم الفرعي 2.5 آراء مجلس إدارة بنك بروة ومجلس إدارة بنك قطر الدولي بشأن الفوائد التي يتوقعان حصولها حالياً من وراء إنفاذ الاندماج، بما في ذلك المعلومات والتقييمات المُعدّة من جانب مجلس إدارة بنك بروة ومجلس إدارة بنك قطر الدولي.

وينبغي لك ملاحظة أن هذا القسم الفرعي رقم 2.5 على وجه الخصوص يتضمن بيانات مستقبلية وأنها عرضة للمخاطر والشكوك، لذا ينبغي لك عدم الاعتماد على هذه البيانات بشكل أساسي.

كما ينبغي لك ملاحظة أن التقييمات الموحدة الواردة في هذا القسم الفرعي رقم 2.5 هي تقييمات وتوقعات أولية للعناية بيديها مجلس إدارة بنك بروة ومجلس إدارة بنك قطر الدولي، وقد يتم تنقيحها بعد تخطيط التكامل الأكثر تفصيلاً. لا ينوي بنك بروة وبنك قطر الدولي تحديث البيانات الموحدة أو أي بيانات مستقبلية أخرى، باستثناء ما تتطلبه الأنظمة واللوائح المعمول بها.

ولا يقصد من أي أمر متضمن في هذا القسم الفرعي 2.5 ولا يجب اعتباره توقعاً أو تصوراً أو تقديراً لاحتمالات الأداء المالي الحالي أو المستقبلي للمجموعة الموحدة ولا يجب تفسير أي بيانات واردة في هذه الوثيقة لتعني أن أرباح السهم الواحد عن الفترات المالية الحالية أو المستقبلية للمجموعة الموحدة ستمثل أو تتجاوز بالضرورة الأرباح السابقة المعروفة للسهم الواحد.

2.5.2 نظرة عامة

سيتم حل بنك قطر الدولي وستنتقل ملكية أصوله وخصومه إلى بنك بروة في تاريخ النفاذ، وذلك إعمالاً لأحكام القانون. ولن تجري أي عمليات استحواد أو تخلص من أصول أو اقتراض أو تغييرات جوهرية بالنسبة لمجالات اختصاص البنكين في الفترة الممتدة من تاريخ إبرام اتفاقية الاندماج إلى تاريخ النفاذ. واتفق البنكان أيضاً على التزام المجموعة الموحدة بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها. وتشمل الشروط الأساسية ذات الصلة بالاندماج الجاري إنفاذه الحصول على موافقة من المصرف المركزي والجمعية العامة غير العادية لبنك بروة والجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي على الاندماج وعدم اعتراض وزارة الاقتصاد والتجارة عليه. هذا ومن المتوقع أن يجري إنفاذ الاندماج قبل نهاية الربع الثاني من عام 2019. وتم تعيين إحدى أكبر الشركات الاستشارية بصفتها مستشار تكامل متخصص للمجموعة الموحدة بهدف استخلاص أكبر فائدة من أوجه التآزر وزيادة التكامل على النحو الأمثل.

2.5.3 الفوائد التي يحصل عليها المساهمون

يعود الاندماج بالنفع على مساهمي بنك بروة ومساهمي بنك قطر الدولي نظراً لما يلي:

- ستبلغ قيمة الأصول الناتجة عن اندماج بنك بروة وبنك قطر الدولي 82 مليار ريال قطري، بقيمة دفترية ملموسة موحدة قدرها 12 مليار ريال قطري ودخل صافي قدره 1.3 مليار ريال قطري ذات العائد على متوسط حقوق المساهمين الملموسة بنسبة 11.7٪ في السنة المالية 2017 (زيادة العائد على متوسط حقوق المساهمين الملموسة من 11.3٪ في بنك بروة على أساس مستقل)؛
- سيضع بنك بروة في المرتبة السادسة على قائمة أكبر البنوك الموجودة في قطر من حيث حجم الأصول والودائع، في حين سيكون للبنك التالي له في الترتيب قاعدة أصول أقل بنسبة 45٪ من المجموعة الموحدة؛
- سيزيد من إمكانات النمو في المستقبل نظراً لزيادة قاعدة رأس المال وتعزيز القدرة على معالجة حالات التعرض الكبيرة للمخاطر والقيود المفروضة على القطاعات؛
- سيفسح مجالاً كبيراً لزيادة الكفاءة من خلال تحقيق التآزر، لا سيما في تحمل التكاليف؛
- سينوع خدمات بنك بروة لتتراوح بين خدمات للحكومة وخدمات للشركات وخدمات للأفراد فضلاً عن خدمات خاصة ويتحقق ذلك التنوع بإضافة عناصر جديدة لمزيج الأعمال متمثلة في قسم خدمات الأفراد والخدمات الخاصة لدى بنك قطر الدولي وهو ما يعزز قوة بنك بروة الحالية في قطاع خدمات الشركات كما يتحقق بإضافة قطاع كبير مدر للأرباح في ميدان بطاقات الائتمان؛
- سيعزز من هيكلية التمويل في المجموعة الموحدة من خلال مد آجال التمويل وإضافة ودائع الأفراد الثابتة؛

- من شأن امتيازات الخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الأفراد التي يقدمها بنك قطر الدولي أن تعزز من قدرة المجموعة على تنويع الإيرادات والوصول إلى العملاء، مما يسهل فرص البيع المتبادل داخل مجموعة بنك بروة؛
- مساهمة بنك بروة الرئيسيون مساهمون أيضاً في بنك قطر الدولي، الأمر الذي من شأنه تسهيل عملية تكامل المجموعة المشتركة بسلاسة وتحقيق التوافق مع التوجه الاستراتيجي المستقبلي.

2.6 اجتماعات الجمعية العامة

يتوقف إتمام عملية الاندماج على عدة أمور مبيّنة في القسم 9 من هذه الوثيقة من بينها الحصول على موافقات منفصلة في اجتماعات الجمعية العامة غير العادية من جانب مساهمي بنك بروة ومساهمي بنك قطر الدولي على النحو التالي:

- (a) التصويت لصالح القرارات المقترحة في اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة من جانب المساهمين المستحوزين على الأغلبية المطلوبة من أسهم بنك بروة والممثلين في اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة؛
- (b) التصويت لصالح القرارات المقترحة في اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي من جانب المساهمين المستحوزين على الأغلبية المطلوبة من أسهم بنك قطر الدولي والممثلين في اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي.
- ويرد كتابا الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة وبنك قطر الدولي في المرفق 1 و المرفق 2 من هذه الوثيقة على التوالي.

2.6.1 اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة

سوف يعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة في فندق فور سيزونز بمدينة الدوحة يوم الأربعاء الموافق 19 ديسمبر 2018 في تمام الساعة 4 مساءً للنظر في القرارات التالية وإصدارها:

- (a) الموافقة على الاندماج المُقترح بين بنك بروة وبنك قطر الدولي ("**الاندماج**") المقرر إجراؤه بموجب أحكام المادة 278 من القانون القطري رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية ("**قانون الشركات التجارية**") وذلك بإصدار أسهم جديدة في بنك بروة على أساس أن يستلم المساهمون في بنك قطر الدولي ما نسبته 2.031 سهم من أسهم بنك بروة الجديدة مقابل كل سهم واحد في بنك قطر الدولي، مع مراعاة شروط وأحكام عملية الاندماج؛
- (b) الموافقة على القرارات التالية والتعديلات التبعية على النظام الأساسي لبنك بروة عند إنفاذ الاندماج:
- (i) زيادة رأسمال المصرح به لبنك بروة إلى 5,234,100,000 ريال قطري وفقاً لشروط وأحكام الاندماج، على أن يسري ذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ الاندماج؛ و
- (ii) تعديل المادة 8 من النظام الأساسي لبنك بروة بهدف زيادة رأسمال بنك بروة المدفوع بواقع 2,234,100,000 ريال قطري من 3,000,000,000 ريال قطري إلى 5,234,100,000 ريال قطري وفقاً لشروط وأحكام الاندماج، على أن يسري ذلك اعتباراً من تاريخ إنفاذ الاندماج.
- (c) تفويض مجلس إدارة بنك بروة أو من ينتدبه مجلس الإدارة باعتماد أي قرارات أو اتخاذ أي إجراءات قد تكون لازمة لتنفيذ أي من وكافة القرارات المذكورة أعلاه، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التقدم بطلب للحصول على أي موافقات من مصرف قطر المركزي ووزارة الاقتصاد والتجارة و أي جهة أخرى .

2.6.2 اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي

سوف يعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي في [يتم تأكيده لاحقاً] للنظر في القرارات التالية وإصدارها (ترد التفاصيل في كتاب الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي الوارد في المرفق 2):

- (a) الموافقة على الاندماج المُقترح بين بنك قطر الدولي وبنك بروة ("**الاندماج**") المقرر إجراؤه بموجب أحكام المادة 278 من القانون القطري رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية ("**قانون الشركات التجارية**") وذلك بإصدار أسهم جديدة في بنك بروة على أساس أن يستلم المساهمون في البنك ما نسبته 2.031 سهم من أسهم بنك بروة الجديدة مقابل كل سهم واحد في بنك قطر الدولي، مع مراعاة شروط وأحكام عملية الاندماج؛
- (b) الموافقة على حل بنك قطر الدولي وفقاً لشروط وأحكام الاندماج، على أن يسري ذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ الاندماج؛

(c) تفويض مجلس إدارة بنك قطر الدولي أو من ينتدبه مجلس إدارة بنك قطر الدولي باعتماد أي قرارات أو اتخاذ أي إجراءات قد تكون لازمة لتنفيذ أي من وكافة القرارات المذكورة أعلاه، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التقدم بطلب للحصول على أي موافقات من مصرف قطر المركزي ووزارة الاقتصاد والتجارة و اي جهة اخرى.

2.7 مهام المستشارين

يعمل كل من شركة كريدت سويس وشركة بيريليا واينبرغ بارتنرز بصفتها مستشارين ماليين حصريين لبنك بروة وبنك قطر الدولي على التوالي، وذلك في الأمور ذات الصلة بالمعاملة.

علاوة على ذلك، تلقى بنك بروة رأياً مستقلاً من شركة كريدت سويس بشأن عداله نسبه التبادل من الناحية المالية، لمساهمي بنك بروة، وجاء ذلك تماثياً مع أفضل الممارسات الدولية.

يرد النص الكامل لتقرير عداله نسبه التبادل في المرفق 3 من هذه الوثيقة. ومن المتوقع أن يتلقى كل من شركة كريدت سويس وشركة بيريليا واينبرغ بارتنرز رسوماً مقابل الخدمات التي يقدمونها. هذا وقد وافق بنك بروة على رد بعض النفقات وتعويض شركة كريدت سويس عن بعض الالتزامات الناجمة عن تكليفها، كما وافق بنك قطر الدولي على رد بعض النفقات وتعويض شركة بيريليا واينبرغ بارتنرز عن بعض الالتزامات الناجمة عن تكليفها.

ومن الجدير بالذكر أن شركة كريدت سويس وبعض الشركات التابعة لها عبارة عن شركات تقدم جميع خدمات الأوراق المالية وتعمل، سواء بشكل مباشر أو من خلال الشركات التابعة لها، في مجال تداول الأوراق المالية وإدارة الاستثمار والتخطيط والتقييم المالي وإدارة المخاطر وأنشطة التحوط والتمويل والوساطة للشركات والأفراد. كما تجدر الإشارة إلى أن شركة قطر القابضة ذ م م وهي شركة تابعة لجهاز قطر للاستثمار، تعتبر مساهماً مشتركاً في كل من بنك بروة ومجموعة كريدت سويس¹.

كما تعمل شركة بيريليا واينبرغ بارتنرز والشركات التابعة لها في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات الاستشارية المالية وإدارة الاستثمارات وإدارة الأصول وتداول الأوراق المالية والوساطة المالية، فضلاً عن الأبحاث والخدمات المالية الأخرى.

¹ يتعلق هذا البيان بنسبة ملكية شركة قطر القابضة ذ م م في كريدت سويس وفقاً لآخر بيان عام لهذه الملكية بحسب المشار إليه في افصاح شركة قطر القابضة ذ.م.م. إلى شركة كريدت سويس بتاريخ 29 أغسطس 2018.

3. المعلومات المتعلقة بالمجموعة الموحدة

3.1 أعضاء مجلس الإدارة

سيتم انتخاب أعضاء مجلس إدارة المجموعة الموحدة في اجتماع الجمعية العامة لبنك بروة المقرر انعقاده في الربع الأول من عام 2019.

3.2 الأولويات الاستراتيجية للمجموعة الموحدة

تشمل الأولويات الاستراتيجية للمجموعة الموحدة ما يلي:

(a) إنشاء مؤسسة قوية تتماشى مع معايير التميز العالمية

- (i) ستتبوأ المجموعة الموحدة المركز الثالث بين أكبر البنوك الإسلامية في دولة قطر من حيث الأصول.
- (ii) ستضحي المجموعة الموحدة قادرة على الاستفادة من المميزات التي يتمتع بها بنك بروة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية وخدمات الشركات فضلاً عن الامتيازات الاستثنائية التي يتمتع بها بنك قطر الدولي في مجال الخدمات المصرفية الخاصة.

(b) تعظيم قيمة المساهمين

- (i) يستفيد مساهمو بنك بروة ومساهمو بنك قطر الدولي كل على حدة من وجودهم ضمن المساهمين في بنك أكبر يتمتع بنمط نمو أفضل.
- (ii) كما يستفيد مساهمو بنك قطر الدولي من تحويل البنك إلى بنك إسلامي، نظراً لتقييم البنوك الإسلامية في دولة قطر بمضاعفات أعلى.
- (iii) ارتفعت أصول البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في دولة قطر من الناحية التاريخية (فقد زادت أصول البنوك الإسلامية في دولة قطر بمعدل نمو سنوي مركب نسبته 11.7% في الفترة الممتدة من شهر أغسطس 2013 إلى أغسطس 2018، في حين زادت الأصول في البنوك التقليدية بمعدل نمو سنوي مركب نسبته 9.7% عن نفس الفترة).

(c) تحقيق التآزر

- (i) القدرة على تحقيق التآزر من حيث الإيرادات والتكاليف في المنصتين من خلال البيع المتبادل والبيع البديل للمنتجات.
- (ii) تحسين شبكات الفروع وتغيير الهيكل التنظيمي المحتمل بهدف رفع الكفاءة.

(d) نمط نمو متسارع

- (i) الاستفادة من زيادة النمو المحتمل بفضل زيادة القاعدة الرأسمالية.
- (ii) القدرة على المشاركة بصورة أكثر فعالية كبنك أكبر من خلال عدة طرق من بينها وفورات الحجم.

4. معلومات عن بنك بروة

4.1 مقدمة

4.1.1 التأسيس

تأسس بنك بروة بصفته شركة مساهمة قطرية خاصة في 28 يناير 2008 وفقاً لقانون الشركات القطري رقم 5 لعام 2002 (الذي حل محله قانون الشركات). تم تحويل بنك بروة إلى شركة مساهمة عامة في فبراير 2013 بقصد الإدراج في بورصة قطر. وقد تم اتخاذ القرار في وقت لاحق بعدم المضي قدماً في الإدراج، ويعمل بنك بروة حالياً على التحول إلى شركة مساهمة خاصة ومن المتوقع إصدار قرار بهذا الخصوص في بنك بروة.

هذا ويباشر بنك بروة أنشطته في دولة قطر بموجب ترخيص مصرفي منحه إياه المصرف المركزي، وسجل تجاري رقم 38012، ومكتبه المسجل هو ص.ب. 27778، الدوحة، دولة قطر. ويباشر البنك أنشطته من خلال مقره الرئيسي الكائن في شارع حمد الكبير بالدوحة وفروعه الستة المنتشرة في الدوحة بدولة قطر.

4.1.2 هيكل رأس المال

يبلغ رأسمال بنك بروة المصدر والمدفوع اعتباراً من تاريخ تحرير هذه الوثيقة 3,000,000,000 ريال قطري مقسم إلى 300,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 10.00 ريال قطري لكل سهم.

4.1.3 كبار المساهمين

فيما يلي أسماء المساهمين المالكين 10% فأكثر من رأسمال بنك بروة بحسب سجلات البنك، وذلك اعتباراً من 4 ديسمبر 2018 (وهو آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة):

<u>عدد الأسهم</u>	<u>النسبة المئوية لإجمالي رأس مال بنك بروة المُصنَّف</u>	<u>المساهم</u>
61,092,729	20.36424%	الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية
61,092,728	20.36424%	صندوق التقاعد العسكري
36,404,131	12.13471%	شركة قطر القابضة ذ م م

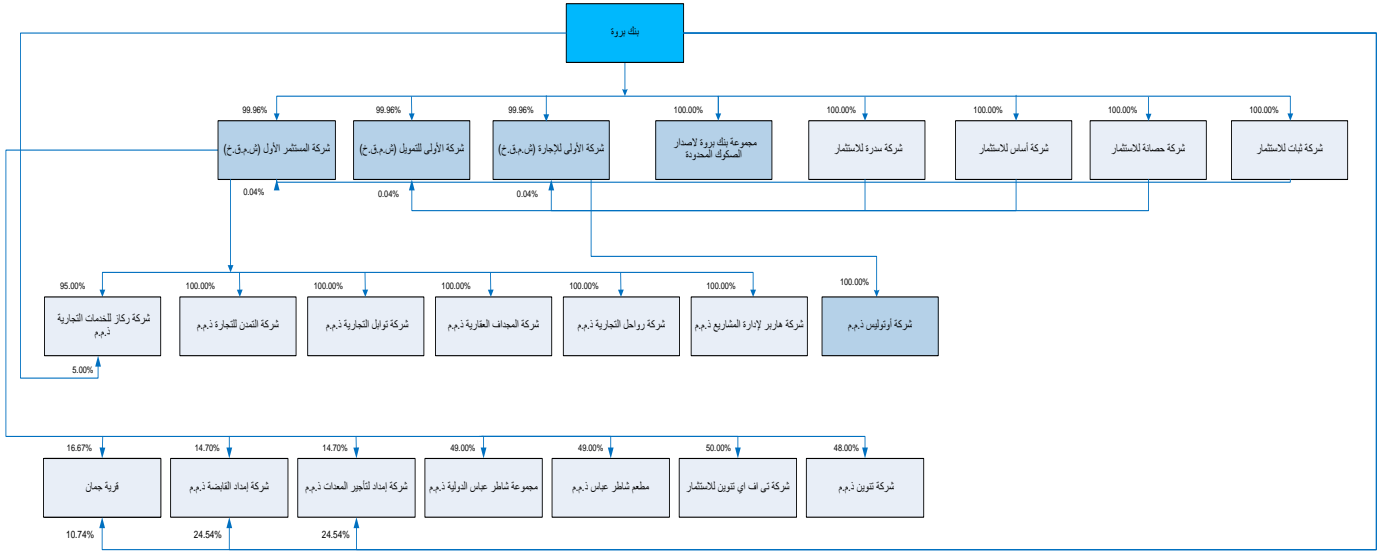
4.1.4 السنة المالية ومراجعي الحسابات

السنة المالية لبنك بروة هي السنة التقويمية المنتهية في 31 ديسمبر.

مراجع حسابات بنك بروة هو شركة ديلويت آند توش – فرع قطر، مبنى البنك الأهلي - المكتب الرئيسي شارع سحيم بن حمد ص.ب. 431، الدوحة، قطر.

4.2 الهيكل التنظيمي لمجموعة بنك بروة

فيما يلي مخطط مبسط للهيكل التنظيمي لمجموعة بنك بروة كما في 4 ديسمبر 2018 (وهو آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة).



4.3 وصف الأعمال

4.3.1 نظرة عامة

بنك بروة هو بنك إسلامي يقدم خدمة كاملة في قطر وقد تأسس في عام 2008. يقدم بنك بروة خدمات مصرفية كاملة متوافقة مع الشريعة الإسلامية بما في ذلك خدمات الشركات والأفراد والأعمال التجارية والخدمات المصرفية الخاصة والتمويل العقاري والتمويل المنظم والاستثمارات والخدمات الاستشارية وإدارة الأصول. يؤدي بنك بروة في حدود قدراته دوراً مهماً في تمويل مشاريع تطوير البنية التحتية في قطر بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030. وقد حظيت نجاحات بنك بروة بالاعتراف الدولي حيث حصل البنك على العديد من الجوائز منها جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في قطر من غلوبال فاينانس، وجائزة أفضل علامة تجارية للخدمات المصرفية عبر الإنترنت من مجلة جلوبال براندز، وجائزة مجلة التمويل الدولية كأسرع بنك نمواً في قطر وغيرها من الجوائز.

4.3.2 الأقسام الرئيسية

تنقسم الأنشطة التجارية لبنك بروة على المستوى التشغيلي إلى الأقسام التشغيلية الرئيسية التالية:

(a) قطاع خدمات مصرفية للشركات

يتولى هذا القطاع التعامل مع التمويل والإيداع والمعاملات الأخرى والأرصدة لدى العملاء من الشركات. يندرج تحت قسم قطاع خدمات مصرفية للشركات ثلاثة أقسام هي الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الحكومية والصيرفة المؤسسية وأسواق رأس المال:

- (i) الخدمات المصرفية للشركات - يقدم قسم الخدمات المصرفية للشركات مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملاء من المؤسسات. يتمثل النشاط الأساسي لهذا القطاع في تقديم التمويل للمؤسسات الكبرى التي يبلغ حجم مبيعاتها أكثر من 200 مليون ريال عن طريق الإجارة والمرابحة والمساومة والمضاربة والإستصناع ومنتجات تمويل التجارة الخارجية. وعلاوة على ذلك يتيح قطاع الخدمات المصرفية للشركات خدمات الدفع وإدارة النقد إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات مثل كشوف المرتبات وبطاقات الرواتب. تمتلك قطاع الخدمات المصرفية للمؤسسات وحدات خاصة هي التجارة والتصنيع والمقاولات والعقارات والخدمات المصرفية التجارية لتلبية الاحتياجات الخاصة بقاعدة عملائه.
- (ii) الخدمات المصرفية الحكومية والصيرفة المؤسسية - يخدم هذا القسم الأسواق والحكومات والكيانات المرتبطة بالحكومة والمؤسسات الكبرى داخل قطر وخارجها. وعلى وجه التحديد تتمحور خدمات هذا القطاع بشكل أكبر في جذب الأموال منخفضة التكلفة لجميع خطوط الأعمال وتوظيف تلك الأموال في الأصول ذات القيمة العالية.
- (iii) أسواق رأس المال - يختص هذا القسم بترتيب معاملات الصكوك والمعاملات التمويلية المشتركة ومعاملات تمويل المشاريع فضلاً عن معاملات التمويل المنظم.

(b) الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة

تشمل الخدمات التمويل والإيداعات والمعاملات الأخرى بالإضافة إلى خدمات الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة. يتكون هذا القطاع من:

- (i) الخدمات المصرفية للأفراد - يقدم هذا القسم خدمات للعملاء الذين لديهم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية يتم توزيعها من خلال الفروع وأجهزة الصراف الآلي المختلفة التابعة لبنك بروة بالإضافة إلى القنوات الإلكترونية وعبر الإنترنت.
- (ii) الخدمات المصرفية الخاصة - يهدف قطاع الخدمات المصرفية الخاصة إلى تقديم خدمات عالية الجودة للأفراد ذوي الدخل المرتفع للغاية (NUHNWI)، والأفراد ذوي الدخل الصافي العالي (UHNWI) والأفراد ذوي الدخل المرتفع (HNWI) داخل قطر وخارجها.

(c) قطاع الخزينة والاستثمار

يتمحور عمل هذا القطاع في تمويل أنشطة المجموعة وإدارة المخاطر الأساسية من خلال التمويل واستخدام أدوات إدارة المخاطر لأغراض إدارة المخاطر والاستثمار في الأصول السائلة مثل شهادات الإيداعات قصيرة الأجل و الصكوك الحكومية والمؤسسية. كما يشارك أيضًا في الاستثمارات من بين أمور أخرى مثل أسواق الصكوك وأسواق الأسهم والمنتجات المنظمة وصناديق التمويل والأسهم الخاصة. كما يدير تداول المجموعة للاستثمارات وأنشطة التمويل المؤسسي.

4.3.3 دعم المقر الرئيسي والقطاعات الأخرى

فيما يلي القطاعات الأخرى وأقسام الدعم لدى بنك بروة، بالإضافة إلى ما سبق:

(a) المقر الرئيسي

مسؤول عن القيام بمهام الإدارة في بنك بروة، بما في ذلك أقسام الموارد البشرية، وعلاقات المساهمين، والتسويق والاتصالات، والعمليات والرقابة المالية.

(b) إدارة المخاطر

تتمثل منهجية إدارة المخاطر بمجموعة بنك بروة في مراقبة وتحسين درجة المخاطر والعوائد في المجموعة. كما يساعد قطاع إدارة المخاطر في تحديد درجة المخاطر التي تواجهها مجموعة بنك بروة وقياسها وتخفيفها وإدارتها. توضع مبادئ إدارة المخاطر بمجموعة بنك بروة ضمن مجموعة من السياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية والتوجيهات والإجراءات المؤسسية، وجميعها يتم مراجعتها بصورة منتظمة أو عند الضرورة، وذلك بهدف التوفيق بينها وبين التغييرات التي تشهدها الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات في القطاع.

(c) المراجعة الداخلية والشؤون القانونية والامتثال

تتضمن هذه الأقسام مسؤولية مراجعة عمليات إدارة المخاطر وسياسات مكافحة غسل الأموال والتحقق من سلامة القوائم المالية فضلاً عن الكفاية والامتثال للإجراءات المعمول بها، بالإضافة إلى مراجعة محددة لمجموعة بنك بروة وفقاً لخطة المراجعة المعتمدة.

(d) تكنولوجيا المعلومات

يمكن قسم تكنولوجيا المعلومات بنك بروة من تشغيل برامج الأطراف الثالثة الرئيسية لدعم مهام التشغيل المختلفة به. كما يتحمل القسم مسؤولية ضمان إجراء فحوص أمنية عالية المستوى في واجهات وأنظمة عملاء بنك بروة.

(e) الشركات التابعة

التركيز على القطاعات التالية:

- الخدمات المصرفية الاستثمارية؛
- تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمويل الأفراد؛ و
- التأجير.

4.4 أعضاء مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة بنك بروة، في تاريخ تحرير هذه الوثيقة، من الأعضاء التالية أسماؤهم:

<u>المنصب</u>	<u>الاسم</u>
رئيس مجلس الإدارة	سعادة الشيخ/ محمد بن حمد بن جاسم آل ثاني
نائب رئيس مجلس الإدارة	عبدالعزیز محمد حمد المانع
عضو مجلس الإدارة	موزة محمد السليطي
عضو مجلس الإدارة	سلطان يوسف السليطي
عضو مجلس الإدارة	عبدالله حمد المسند
عضو مجلس الإدارة	سعادة/عبدالله عبدالعزيز السبيعي
عضو مجلس الإدارة	عائشة فهد النعيمي
عضو مجلس الإدارة	سعيد مذكر الهاجري
عضو مجلس الإدارة	منصب شاغر (كان يتقلده سابقاً المرحوم/ جمال عبد الرحمن المسلماني)

5. معلومات عن بنك قطر الدولي

5.1 مقدمة

5.1.1 التأسيس

تأسس بنك قطر الدولي في قطر في 1 نوفمبر 1956 باسم البنك العثماني تحت السجل التجاري رقم 22788، وقد استمر البنك في التطور منذ ذلك الحين ليطلق عليه بنك آيه إن زد جريندلز المحدود. وفي عام 2000، باعت الشركة 60% من حصتها في البنك إلى أربع شركات قطرية ذات مسؤولية محدودة كان أصحابها المستفيدون مستثمرون قطريون من القطاع الخاص. وبعد مرور فترة زمنية قصيرة، باعت شركة آيه إن زد بنك آيه إن زد جريندلز المحدود إلى بنك ستاندرد تشارترد جريندلز المحدود. وفي عام 2003، باع بنك ستاندرد تشارترد جريندلز بانك ليمتد 40% من أسهمه في البنك إلى مستثمرين قطريين تابعين للقطاع الخاص حيث إنهم احتفظوا بنسبة ملكية بلغت 100% في البنك حتى الربع الثالث من عام 2004 عندما استحوذ بنك الكويت الوطني (ش.م.ع) على 20% من أسهم البنك، وتغير اسم البنك إلى بنك قطر الدولي (ش.م.ق) اعتباراً من 1 سبتمبر 2004. ارتفعت حصة بنك الكويت الوطني إلى 30% في عام 2007.

وفي عام 2014، وافق بنك الكويت الوطني على بيع حصته البالغ نسبتها 30% إلى شركات قطرية، حيث صار المالكون الأساسيون المنتفعون لها هم المستثمرون القطريون التابعون للقطاع الخاص وظلت مملوكة بنسبة 100% للشركات القطرية حتى 27 أبريل 2016 عند إبرام اتفاقية بيع وشراء مع جهة حكومية لشراء حصة تبلغ نسبتها 30% في بنك قطر الدولي.

في عام 2015، أسس بنك قطر الدولي شركته التابعة المملوكة بالكامل (شركة أي بي كيو فاينانس ليمتد) وهي شركة مسجلة في جزر كايمان لإصدار 500 مليون دولار أمريكي في صورة سندات دخل ثابت لبنك قطر الدولي باعتباره الضامن. وقد تبع ذلك تأسيس شركة مملوكة بالكامل وهي شركة (أي بي كيو جلوبيال ماركيتس ليمتد) للاضطلاع بمعاملات المشتقات المالية وترتيبات المعاوضة.

5.1.2 هيكل رأس المال

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع لبنك قطر الدولي 1,100,000,000 ريال قطري مقسماً على 110,000,000 سهمًا بقيمة اسمية قدرها 10 ريالات قطرية للسهم الواحد.

5.1.3 كبار المساهمين

فيما يلي أسماء المساهمين المالكين 10% فأكثر من رأسمال بنك قطر الدولي بحسب سجلات البنك، وذلك اعتباراً من 4 ديسمبر 2018 (وهو آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة):

المساهم	عدد الأسهم	النسبة المئوية لإجمالي رأس المال المصدر لبنك قطر الدولي
شركة السند التجارية ذ م م	38,499,820	35%
الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية	33,000,342	30%
شركة بروق للتجارة ذ م م	26,949,880	24.5%
شركة الألفية للاستثمار ذ م م	11,549,948	10.5%

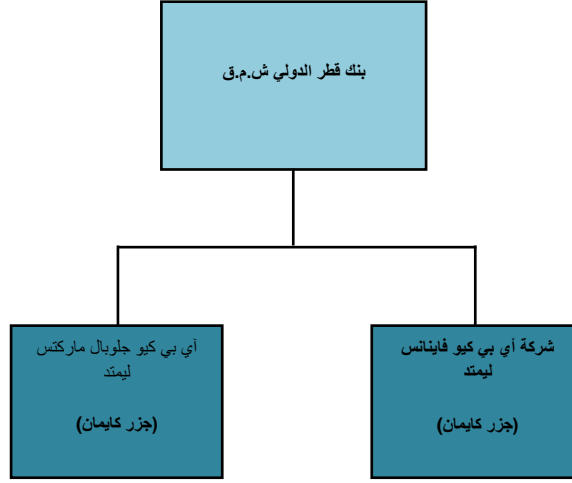
5.1.4 السنة المالية ومراجعي الحسابات

السنة المالية لبنك قطر الدولي هي السنة التقويمية المنتهية في 31 ديسمبر.

مراجعو الحسابات لبنك قطر الدولي هم شركة ارنست آند يونغ، برج القصار، الطابق 24، شارع مجلس التعاون، عنيزة، الخليج الغربي، ص.ب. 164، الدوحة، قطر.

5.2 هيكل مجموعة بنك قطر الدولي

فيما يلي مخطط مبسط للهيكل التنظيمي لمجموعة بنك قطر الدولي كما في 4 ديسمبر 2018 (وهو آخر تاريخ عملي قبل نشر هذه الوثيقة).



5.3 وصف الأعمال

5.3.1 نظرة عامة

بنك قطر الدولي عبارة عن بنك تجاري مرخص بالكامل يزاوّل نشاطه في دولة قطر ويضم قسم خدمات الشركات وقسم خدمات الأفراد. يتميز بنك قطر الدولي بشبكة فروع ومراكز خدمة وأجهزة صراف إلى متواجدة في مواقع استراتيجية منتشرة في جميع أنحاء البلاد. وانطلاقاً من تاريخ يحفل بخبرة تربو على 60 عاماً، حظي بنك قطر الدولي على العديد من الأوسمة والجوائز الدولية المختلفة مما يؤكد مكانته بين البنوك القطرية الرائدة.

5.3.2 القطاعات الرئيسية

(a) قطاع خدمات المصرفية للشركات

يضم قطاع خدمات المصرفية للشركات في بنك قطر الدولي قسم خدمات المصرفية للشركات وقسم الخدمات المصرفية الخاصة وقسم خدمات الخزينة. يتألف فريق الإدارة المعني بقطاع خدمات الشركات في بنك قطر الدولي من رؤساء أقسام خدمات الشركات والخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الخزينة وأمين الخزينة ورؤساء تطوير الأعمال.

(i) قسم خدمات المصرفية للشركات

كما في 30 سبتمبر 2018، مثل قسم خدمات الشركات (مصرفية الشركات) نسبة 46% من أصول البنك و34% من التزاماته وضمت قائمته 994 عميلاً. وخلال التسعة أشهر الأولى من عام 2018، حقق قسم خدمات الشركات 46% من الدخل التشغيلي لبنك قطر الدولي و47% من صافي إيراداته. يقوم نموذج أعمال قسم خدمات الشركات على آلية صارمة لانتقاء العملاء فضلاً عن معرفة واسعة بالسوق وإجراءات "اعرف عميلك" الشاملة. وتقوم ثقافة قسم خدمات الشركات على تقديم خدمة قوية للعملاء وعلى نهج سباق في إدارة المخاطر. يقوم الإقراض في الأساس على التدفقات النقدية المصدر الرئيسي للسداد هو العمليات المدرة لتدفقات نقدية مع اعتبار الضمانات أداة دعم ثانوية. يعتمد هذا القسم اعتماداً كبيراً على شخصية المقترضين التي تحدها نسب الملكية في الشركات. حيث يتم دائماً الحصول على الضمانات الشخصية أو ضمانات الغير لدعم وضع البنك. وينصب تركيز هذا القسم على دولة قطر مستهدفاً وكأولوية أولى شريحة العملاء المتمثلة في كبرى الشركات المحلية العاملة في مجال التجارة والمقاولات. حيث تأتي الشركات الحكومية وشبه الحكومية في المرتبة الثانية من حيث الأولوية لتحل كبرى الشركات الإقليمية والدولية المرتبة الثالثة من حيث الأولوية. يركز هذا القسم على العملاء الذين لا تقل إيرادات مبيعاتهم عن 100 مليون ريال قطري. وتعتمد أنشطة التمويل العقاري لبنك قطر الدولي بشكل رئيسي على العملاء الاستراتيجيين. بيد إنه يهدف إلى تنويع قاعدة العملاء على المدى البعيد من خلال بناء شراكات جديدة مع مؤسسات مرموقة مع التركيز القوي على الدخل المحقق من الرسوم وذلك من خلال زيادة حصة التمويل التجاري للأعمال والإقراض بالريال القطري بدلاً من العملات الأجنبية ومواصلة تأمين مصادر مستقرة للاقتراض بفوائد قليلة. وتتضمن منتجات الإقراض في هذا القسم قروض لأجل تتنوع فيها آجال الاستحقاق ومزبة

السحب على المكشوف والتمويل التجاري (بما في ذلك الضمانات وخطابات الضمان والضمانات النهائية والابتدائية وضمانات الدفعات المقدمة) والقبولات البنكية وخصومات الدفع المبكر. تُقدم القروض بصفة أحادية أو ضمن مجموعة لتغطية مجموعة من الأغراض، بما في ذلك تمويل رأس المال العامل والتمويل المنظم. بالنسبة لشق الخصوم، يقدم قسم خدمات الشركات خدمة الودائع لأجل والحسابات الجارية والودائع تحت الطلب. جميع المنتجات متوفرة بالريال القطري والعملات الأجنبية وعلى وجه الخصوص الدولار الأمريكي.

(ii) الخدمات المصرفية الخاصة

في عام 2018، واصل بنك قطر الدولي اعتلاء عرش الريادة باعتباره الوجهة الأولى للباحثين عن الخدمات البنكية الخاصة من الأفراد ذوي الملاءمة المالية الفائقة. وتواصل إيراداته الرئيسية قوتها وذلك بفضل قدرته الكبيرة على استبقاء الأصول وإضافة أصول جديدة. شهد قسم إدارة الثروات نموًا مستقرًا على مدار العامين الماضيين وهو ما دعم وضعها المالي بصورة إجمالية من خلال نمو الإيرادات المحققة بعيدًا عن الفوائد. يستأثر قسم الخدمات المصرفية الخاصة ببنك قطر الدولي في الوقت الحالي بنسبة 24% من إجمالي أصول البنك وضمت قائمته 1,251 عميلًا. وخلال التسعة أشهر الأولى من عام 2018، حقق قسم الخدمات المصرفية الخاصة 21% من الدخل التشغيلي لبنك قطر الدولي و18% من صافي إيراداته.

تنقسم قاعدة عملاء بنك قطر الدولي بين الأفراد ذوي الملاءمة المالية الفائقة (وهم الأفراد المتمتعون بأصول مالية شخصية تتجاوز قيمتها 25 مليون دولار أمريكي) والأفراد ذوي الملاءمة المالية شبيهة الفائقة (وهم الأفراد المتمتعون بأصول مالية شخصية تتراوح قيمتها بين 10 مليون دولار أمريكي و25 مليون دولار أمريكي) والأفراد ذوي الملاءمة المالية العالية (وهم الأفراد المتمتعون بأصول مالية شخصية تتراوح قيمتها بين مليون دولار أمريكي و10 مليون دولار أمريكي) والأشخاص المهمين (وهم الأشخاص الذين تقل أصولهم المالية عن مليون دولار أمريكي).

ويقوم نموذج أعمال بنك قطر الدولي على مواصلة اعتلاء عرش الريادة في السوق من خلال استراتيجية ثنائية المسار تتضمن (أ) الوصول إلى الفئات التي لا تصلها خدمات كافية من أصحاب الملاءمة المالية العالية من المغتربين وأصحاب الملاءمة المالية شبيهة الفائقة ورواد الأعمال القطريين الصاعدين وورثة العملاء الحاليين؛ و(ب) الاستفادة من شريحة الاستثمار المحلي المستغلة بصورة ضئيلة للغاية من خلال منصة إدارة الثروات المحايدة المدعومة بقوة بعلاقات استراتيجية مع شركات دولية رئيسية مثل شركة يو بي إس وبنك الكويت الوطني سويسرا وبنك إنفستكوروب، 1875 وأدفت.

يقدم بنك قطر الدولي مجموعة متنوعة من الخدمات تشمل عروض الخدمات المصرفية الأساسية بالإضافة إلى حلول فعالة لإدارة الثروات. وتتراوح المنتجات المصرفية البحتة بين الحسابات المعاملاتية الأساسية وبطاقات الدائن والقروض الشخصية والودائع فضلاً عن العروض المعقدة مثل تمويل المشاريع العقارية والقروض المجمعمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهيكل المنفتح لمنصة إدارة الثروات ببنك قطر الدولي توفر مجموعة من الفرص الاستثمارية المحلية والخارجية بما في ذلك الاستثمارات العقارية والمنتجات المنظمة وتداول الأوراق المالية والسلع والخدمات المنتقاة في مجال إدارة الأصول واستثمارات الأسهم الخاصة وتخطيط المكاتب والعقارات والشركات العائلية والاستثمارات المطابقة للشريعة والمصرفية الخارجية.

ويحظى فريق إدارة القطاع باحترام كبير لما يتمتع به من خبرة محلية وعالمية واسعة كما أنه نجح في بناء علاقات قوية وطويلة المدى مع صناعات القرار الرئيسيين والشخصيات المؤثرة في قطر. تتألف إدارة القطاع من المدير العام ونائب للرئيس ومدير أول - ائتمان/مخاطر ومدير أول - خدمة العملاء. تلقت الوحدة على مر السنين العديد من الأوسمة المحلية والدولية (كان آخرها "أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في قطر" المقدمة من غلوبال فاينانس 2018) وهو ما يعد دليلاً قوياً على جهودها الدؤوبة لتوفير أفضل الحلول والخدمات لعملائها.

(iii) الخزينة

وكما في 30 سبتمبر 2018، مثل قسم خدمات الخزينة (الخزينة والاستثمارات) نسبة 23% من أصول بنك قطر الدولي. وخلال التسعة أشهر الأولى من عام 2018، حقق هذا القسم 13% من الدخل التشغيلي لبنك قطر الدولي و13% من صافي إيراداته. ويتمثل الهدف الرئيسي لقسم خدمات الخزينة في إدارة السيولة والنسب النظامية في بنك قطر الدولي بطريقة متقنة. وتتمثل أولويتها الثانية في زيادة ربحية بنك قطر الدولي من خلال اقتراح استثمارات ملائمة للجنة الأصول والخصوم والاستثمارات فضلاً عن تصميم حلول خدمات الخزينة وتقديمها لعملاء بنك قطر الدولي، وذلك بالاشتراك مع قطاعات الأعمال الأخرى. وتقتصر أنشطة قسم خدمات الخزينة على إدارة مخاطر السيولة ومعدل الفائدة والصرف الأجنبي في بنك قطر الدولي. وكجزء من سياسة بنك قطر الدولي واستراتيجيته في إدارة المخاطر، لا يعتمد البنك على آلية تداول الممتلكات في المشتقات المالية في حين يسمح بتداول الممتلكات فقط مع سندات الصرف الأجنبي والسندات من الفئة الاستثمارية التي تخضع لقيود مناسبة. ومن أجل تعزيز الدخل الذي يحققه القسم والبنك من الرسوم، بدأ قسم الخزينة في مبادلة مخاطر الائتمان مع مشتري من البنوك الدولية من خلال شركات محلية تتمتع بتصنيف ائتماني جيد وتستخدم خدمات شركة أي بي كيو جلوبال ماركيتس ليمتد وهي شركة مملوكة

بالكامل لبنك قطر الدولي تزاوّل نشاطها من جزر كايمان. يتألف الفريق الرئيسي لقسم الخزينة من الأمين ومدير المبيعات والمنتجات في الخزينة والبايع والبائع المبتدئ. وللاطلاع على مناقشة السيولة وأنشطة إدارة رأس المال في قسم خدمات الخزينة، يرجى الرجوع إلى قسم "دعم المقر الرئيس والأعمال الأخرى" أدناه. وتتمثل المنتجات الموجهة للعميل في توفير خيار الفانيليا المرتبط بالسرف الأجنبي فضلاً عن تعزيز العائد وحلول التحوط لعملاء قسم خدمات المصرفية للشركات وقسم الخدمات المصرفية الخاصة. ومن المتوقع زيادة تلك الأنشطة مع تقديم بنك قطر الدولي الحلول المعززة لإدارة الثروات في إطار مجموعة منتجات الخدمات المصرفية الخاصة. تنطوي أنشطة الاستثمار التي يضطلع بها قسم خدمات الخزينة على تحديد الفرص لأغراض الاستثمار (وذلك في حدود النطاق الذي يسمح به مجلس الإدارة فيما يتعلق بالإقبال على مخاطر الأنشطة الاستثمارية وفي حدود السياسات والتوجيهات المتعلقة بالاستثمار) والتنفيذ فقط. تتألف الاستثمارات المصرح بها في بنك قطر الدولي حالياً من الفواتير وشهادات الإيداع والتزامات البيع وإعادة الشراء والسندات والصناديق. وتتمثل أهدافها الاستثمارية المرتبة حسب الأولوية في الحفاظ على رأس المال والحفاظ على نسبة كافية من السيولة للوفاء بالمتطلبات الطارئة وتجنب مخاطر الائتمان أو المخاطر السوقية الشديدة والحصول على نسبة مقبولة من العائد السوقي على الدخل.

(b) قسم خدمات الأفراد

كما في 30 سبتمبر 2018، مثل قسم خدمات الأفراد (مصرفية الأفراد) نسبة 5% من أصول بنك قطر الدولي وضمت قائمته 68,890 عميلاً. وخلال التسعة أشهر الأولى من عام 2018، حقق قسم خدمات الأفراد 15% من الدخل التشغيلي لبنك قطر الدولي. ويتألف فريق قسم خدمات الأفراد الرئيسي من رئيس مصرفية الأفراد ورؤساء أقسام المبيعات والمنتجات والفروع والبطاقات وقنوات التحكم عن بعد وتخطيط الأعمال وتحليلها. ولفترة تزيد على عقد من الزمان، ركز قسم خدمات الأفراد على المواطنين القطريين والأغنياء المغتربين الذين يبلغ دخلهم الشهري 25,000 ريال قطري بحد أدنى، وذلك من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات المتروحة بين القروض والرهن العقاري وبطاقات الائتمان ومجموعة من حسابات الادخار.

وبالرغم من تركيز نموذج أعمال قسم خدمات الأفراد على المواطنين القطريين والعملاء الأغنياء، إلا أنه يقدم خدماته ويحصل على عملاء يقل دخلهم الشهري عن 25,000 ريال قطري شريطة أن يكونوا موظفين لدى شركات تلبّي المعايير الداخلية لبنك قطر الدولي فيما يتعلق بمنح ائتمان لموظفيها. ويقدم القسم لهؤلاء العملاء مجموعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع هامش المنتجات. وقد شهد قسم خدمات الأفراد نمواً في شبكة فروع له لتصل إلى 5 فروع وأجهزة الصراف الآلي لتصل إلى 46 جهازاً وعزز حضوره من خلال مجموعة من قنوات الاتصال المشتملة على أنشطة رقمية تخص الوعي بالعلامة التجارية. وقد أطلق مؤخراً خدمة مصرفية حديثة عبر الإنترنت والهاتف الجوال لتمكينه من تقديم خدمات مالية وإجراء معاملات مالية بطريقة أكثر فاعلية من حيث التكلفة وبأسلوب أكثر ابتكاراً بالإضافة إلى تقديم هيكل أكثر ارتكازاً على المبيعات في الفروع بالإضافة إلى تحويل مركز الاتصال إلى وحدة مدرة للدخل. ويواصل قسم خدمات الأفراد استخدام وحدة Bank@work باعتبارها المحرك الأساسي لاستقطاب العملاء. Bank@work عبار عن نهج شامل لاستقطاب العملاء بالإضافة إلى إدارة العلاقات الحالية وتطوير فرص البيع العابر إما مباشرة أو من خلال التعاون مع قسم خدمات الشركات وقسم الخدمات المصرفية الخاصة.

5.3.3 دعم المقر الرئيسي والأعمال الأخرى

(a) المقر الرئيسي

يقدم بنك قطر الدولي لجميع قطاعاته دعماً مركزياً من خلال توفير الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات فضلاً عن توفير الدعم المالي والدعم إزاء المخاطر بالإضافة إلى المراجعة الداخلية والاتصالات المؤسسية والدعم القانوني ودعم العمليات والتسهيلات والدعم الإداري.

(b) الخزينة

تضمن خزينة بنك قطر الدولي توفير سيولة كافية ورأسمال كافٍ لديه لدعم الأهداف الاستراتيجية ذات المدى المتوسط والبعيد لمجلس إدارته والتمثلة في إدارة الميزانية العمومية وإدارة رأس المال ونمو الأداء المالي.

(c) إدارة المخاطر

يتحمل مجلس إدارة بنك قطر الدولي المسؤولية العامة لإنشاء إطار لإدارة المخاطر والإشراف عليه ويعاونه في الاضطلاع بمهامه لجنتان هما لجنة المخاطر والامتثال ولجنة المراجعة فضلاً عن أربع لجان إدارية لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر ولجنة مجموعة أمن المعلومات ولجنة الأصول والخصوم والاستثمارات.

(d) تكنولوجيا المعلومات

يقدم قسم تكنولوجيا المعلومات التابع لبنك قطر الدولي حلولاً تتسم بالفاعلية والكفاءة والاستدامة فيما يتعلق بإدارة أصول المعلومات وتكنولوجيا المعلومات.

يركز قسم تكنولوجيا المعلومات التابع لبنك قطر الدولي على الاستفادة من أنظمة تكنولوجيا المعلومات المتقدمة لخدمة عملائه وضمان حماية بياناتهم وتأمينها ضد الاطلاع عليها دون تصريح. ولتحسين الاستجابة إلى احتياجات المجال، انقسم قسم تكنولوجيا المعلومات إلى الوحدات التالية، وهي (1) خدمات تدعم تطبيق قطاع تكنولوجيا المعلومات؛ و(2) تصميم حلول تكنولوجيا المعلومات؛ و(3) تقديم حلول تكنولوجيا المعلومات؛ و(4) خدمات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

(e) أمن المعلومات

لضمان حماية بنك قطر الدولي من التهديدات التي يتعرض لها أمن بياناته والمعلومات والأصول الملموسة، فإن أمن المعلومات يضطلع بوظيفة رئيسية تتمثل في وضع استراتيجيات الأمان الخاصة ببنك قطر الدولي وتطبيقها وإدارتها. فبالإضافة إلى التنسيق مع تكنولوجيا المعلومات والامتثال والمراجعة الداخلية وكونه جزءاً لا يتجزأ من إدارة المخاطر، فإن أمن المعلومات مسؤول أيضاً عن تقديم دورات تدريبية في مجال الوعي الأمني ومواصلة تعزيز جميع جوانب الوضع الأمني لبنك قطر الدولي، بما في ذلك الأمن الرقمي والأمن الفعلي.

(f) المراجعة الداخلية

يقدم قسم المراجعة الداخلية لمجلس إدارة بنك قطر الدولي وإدارته العليا رأياً مستقلاً بشأن فاعلية حوكمة الشركات وإدارة المخاطر وترتيبات الرقابة الداخلية.

(g) الامتثال

يمثل قسم الامتثال في بنك قطر الدولي نقطة محورية للتعامل مع جميع مسائل الامتثال التي تتعرض لها الإدارة العليا والقطاعات والموظفون، ويسهل فريق الامتثال أعمال الامتثال اليومي كما أنه يمثل المعبر فيما يتعلق بأي مسائل تتعلق بالبنك المركزي والجهات التنظيمية الرئيسية الأخرى.

(h) الشؤون القانونية

يمثل قسم الشؤون القانونية نقطة محورية للتعامل مع جميع المسائل القانونية التي تتعرض لها الإدارة العليا والقطاعات فضلاً عن أنه يسهل أعمال الشؤون القانونية اليومية.

5.4 أعضاء مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة بنك قطر الدولي، في تاريخ هذه الوثيقة، من الأشخاص التالية أسماؤهم:

<u>المنصب</u>	<u>الاسم</u>
رئيس مجلس الإدارة	معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
عضو مجلس الإدارة	سعاده الشيخ سلطان بن محمد آل ثاني
عضو مجلس الإدارة	سعاده الشيخ ثاني بن حمد بن خليفة آل ثاني
عضو مجلس الإدارة	الشيخ جبر بن حمد بن جاسم آل ثاني
عضو مجلس الإدارة	محمد محمود العقر
عضو مجلس الإدارة	عبدالعزیز محمد السليطي
عضو مجلس الإدارة	وليد فهد المانع

6. المعلومات المالية التاريخية

الجزء أ

المعلومات المالية التاريخية لبنك بروة

القسم 1: السنتان المنتهيتان في 31 ديسمبر 2016 و 31 ديسمبر 2017

يمكن الاطلاع على القوائم المالية الموحدة لبنك بروة عن السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 31 ديسمبر 2017 من خلال زيارة موقع بنك بروة الإلكتروني <https://www.barwabank.com/investor-relations/financial-information>، مع العلم أنه تم إدراجها في هذه الوثيقة بالإشارة إليها. تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. أصدرت شركة ديلويت أند توش – فرع قطر تقرير تدقيق عن البيانات المالية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 31 ديسمبر 2017. لم يتم التحفظ في أي تقرير من تقارير التدقيق.

القسم 2: فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018

تم تضمين المعلومات الموحدة للبنك للفترة المنتهية في يونيو 2018 بالإشارة إليها في هذا المستند. تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. أجرى مدققو حسابات بنك بروة شركة ديلويت أند توش – فرع قطر مراجعة للبيانات المالية المرحلية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 2410، "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يؤديها المدقق المستقل للمنشأة" وأصدرت تقارير مراجعة غير متحفظة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018.

القسم 3: فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018

تم تضمين المعلومات الموحدة للبنك للفترة المنتهية في سبتمبر 2018 بالإشارة إليها في هذا المستند. تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. أجرى مدققو حسابات بنك بروة شركة ديلويت أند توش – فرع قطر مراجعة للبيانات المالية المرحلية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 2410، "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يؤديها المدقق المستقل للمنشأة" وأصدرت تقارير مراجعة غير متحفظة لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018.

الجزء ب:

المعلومات المالية التاريخية لبنك قطر الدولي

القسم 1: السنتان المنتهيتان في 31 ديسمبر 2016 و 31 ديسمبر 2017

يمكن الاطلاع على القوائم المالية الموحدة لبنك قطر الوطني عن السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 31 ديسمبر 2017 من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لبنك قطر الدولي www.ibq.com.qa، مع العلم أنه تم إدراجها في هذه المستند بالإشارة إليها. تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. أصدرت شركة "كي بي ام جي" تقرير تدقيق عن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، وأصدرت شركة إرنست أند يونغ تقرير للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م. لم يتم التحفظ في أي تقرير من تقارير التدقيق.

القسم 2: فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018

تم تضمين المعلومات المدمجة للشركة للفترة المنتهية في يونيو 2018 بالإشارة إليها في هذا المستند. تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. أجرى مدققو حسابات بنك قطر الدولي شركة إرنست أند يونغ مراجعة للبيانات المالية المرحلية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 2410، "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يؤديها المدقق المستقل للمنشأة" وأصدرت تقارير مراجعة غير متحفظة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018.

القسم 3: فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018

تم تضمين المعلومات الموحدة للبنك للفترة المنتهية في سبتمبر 2018 بالإشارة إليها في هذا المستند. تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. أجرى مدققو حسابات بنك قطر الدولي شركة إرنست أند يونغ مراجعة للبيانات المالية المرحلية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 2410، "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يؤديها المدقق المستقل للمنشأة" وأصدرت تقارير مراجعة غير متحفظة لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018.

الجزء ج

المعلومات المالية المختصرة المجمعة الغير مدققة

توضح المعلومات المالية المرحلية المختصرة المجمعة الغير مدققة المعدة وفقاً للإيضاحات أدناه ("المعلومات المالية الغير مدققة ") من قبل الإدارة من بنك بروة " ش . م . ق " ويشار إليه " مجموعة بنك بروة " له " وبنك قطر الدولي "ش.م.ق" ويشار إليه "IBQ" التأثيرات على بيانات المركز المالي للجمع (الدمج) بين بنك بروة والشركات التابعة له وبنك قطر الدولي والشركات التابعة له .

تتكون المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة من الصيغة الموحدة الغير مدققة للمركز المالي لمجموعة بنك بروة وبنك قطر الدولي (يشار إليهما معاً بإسم "المجموعة") كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ ، كما لو أن الدمج قد حدث في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ ، و ايضاحات هذه المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة.

إن الغرض من المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة هو إظهار التأثيرات الجوهرية التي كان من الممكن للدمج بين مجموعة بنك بروة وبنك قطر الدولي إحداثها على البيان المالي الموحد التاريخي للمركز المالي إذا كانت المجموعة موجودة بالفعل في الهيكل الذي تم إنشاؤه عن طريق هذا الدمج كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ .

يستند عرض المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة للمجموعة على افتراضات مبدئية معينة وتم إعدادها ووضعها لأغراض التوضيح فقط ، وبسبب طبيعتها ، فإن بيان المركز المالي الموحد المبدئي الغير مدقق يعالج وضماً افتراضياً وبالتالي لا يمثل المركز المالي الفعلي للمجموعة. علاوة على ذلك ، فإن المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة لا تكون ذات معنى إلا بالاقتران مع البيانات المالية الموحدة السابقة لمجموعة بنك بروة وبنك قطر الدولي كما في للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والبيانات المالية المرحلية الموجزة التاريخية للكيانين كما في وللتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ .

تم إعداد المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة بناءً على الأرقام المأخوذة من القوائم المالية المرحلية المختصرة الموحدة وغير المدققة لمجموعة بنك بروة والقوائم المالية المرحلية المختصرة الموحدة والغير مدققة لبنك قطر الدولي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ ، والتي تم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمعايير الدولية للتقارير المالية ، حسب الاقتضاء .

تم تجميع هذه المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة على أساس و وفقاً للسياسات المحاسبية لمجموعة بنك بروة كونها الشركة المستحوذة محاسبياً وقانونياً. هذه السياسات المحاسبية يتم الإفصاح عنها كما في البيانات المالية الموحدة لمجموعة بنك بروة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. تم شرح مبادئ تجميع هذه المعلومات المالية والافتراضات المستخدمة في هذه النشرة (إيضاحات).

الغرض من هذه المعلومات المالية الغير مدققة هو توضيح الأثر للدمج بين مجموعة بنك بروة وبنك قطر الدولي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ . هي لا تمثل الوضع والأداء المالي الذي كان من الممكن أن ملاحظته إذا كان قد تم دمج الأعمال في وقت سابق.

لا تأخذ المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة في الإعتبار تأثيرات الدمج المتوقعة أو التكاليف المتكبدة لتحقيق هذا الدمج نتيجة لعملية الإستحواذ / الجمع. لا تعطي المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة أي مؤشر عن النتائج والوضع المالي المستقبلي لأنشطة المجموعة.

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ لدمج الأعمال، تقوم المجموعة باحتساب عملية الإندماج باعتبارها عملية إستحواذ من قبل مجموعة بنك بروة على بنك قطر الدولي وفقاً للقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات الطارئة المستحوذ عليها في تاريخ الإستحواذ والتي تعكس الفرق بين قيمتها العادلة واعتبار الشراء بمثابة شهرة أو ربح عند الإستحواذ. لم يكتمل التقييم بالقيمة العادلة ("تخصيص سعر الشراء") في تاريخ هذه النشرة ، وقد ينتج عن ذلك قيم مختلفة تُنسب إلى الموجودات والمطلوبات والمطلوبات الطارئة المستحوذ عليها من تلك التي تظهر في المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة.

بيان المركز المالي المرحلي المبدئي المجمع المختصر الغير مدقق كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨

الموجدة (المبدئية) بآلاف الريالات القطرية	الإيضاحات	التعديلات (المبدئية) بآلاف الريالات القطرية	بنك قطر الدولي (ش.م.ق.) بآلاف الريالات القطرية	مجموعة بنك بروة (ش.م.ق.) بآلاف الريالات القطرية	الموجودات
	(١)	--	١,٢٠٢,٩٥٠	١,٧٧٤,٤٨١	نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي
٢,٩٧٧,٤٣١	(١)	--	١,٤٠٣,١٦٩	٤,٧٤٤,٥٤٨	أرصدة لدى بنوك
٦,١٤٧,٧١٧	(١)	--	٢٢,٥٢١,٦٨٧	٢٨,٠٦٨,٦٦٩	موجودات تمويل
٥٠,٥٩٠,٣٥٦	(١)	--	٤,٨٩٢,٦٥٣	١٠,٦٢٠,٩٧٨	إستثمارات مالية
١٥,٥١٣,٦٣١	(١)	--	--	١٨٧,٥٧٥	إستثمارات في شركات زميلة وشركات المشروع المشترك
١٨٧,٥٧٥	(١)	--	--	٤,٦٦٢	إستثمارات عقارية
٤,٦٦٢	(١)	--	٢٠٨,١٦٦	٢٣٢,٩٨٧	موجودات ثابتة
٤٤١,١٥٣	(١)	٦٠٤,١٢٣	--	٧٧٧,٢٣٠	موجودات غير ملموسة
١,٣٨١,٣٥٣	(١), (٣)	--	٣٣٨,٥٥٣	٥٤١,٤٥٠	موجودات أخرى
٨٨٠,٠٠٣	(١)	٦٠٤,١٢٣	٣٠,٥٦٧,١٧٨	٤٦,٩٥٢,٥٨٠	إجمالي الموجودات
٧٨,١٢٣,٨٨١		٦٠٤,١٢٣			المطلوبات
١١,٢١٥,٩٦٤	(١)	--	١,٧٥٥,٢٤٨	٩,٤٦٠,٧١٦	أرصدة من بنوك
٢,٦٤٩,١٧٠	(١)	--	١,٨١٢,٣٥٤	٨٣٦,٨١٦	صكوك تمويلية
٥,٧٤٦,٠٧٠	(١)	--	٣,٢٩٩,٧٠٥	٢,٤٤٦,٣٦٥	حسابات العملاء الجارية
١,٩٣٧,٧٦١	(١)	--	١,٠٤٢,٨٩٧	٨٩٤,٨٦٤	مطلوبات أخرى
٢١,٥٤٨,٩٦٥		--	٧,٩١٠,٢٠٤	١٣,٦٣٨,٧٦١	إجمالي المطلوبات
٤٤,٨٤٩,٢٠٠		--	١٨,١٤٢,٧٧٤	٢٦,٧٠٦,٤٢٦	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلق
٥,٢٣٤,١٠٠	(١), (٢)	١,١٣٤,١٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	حقوق الملكية
٥,٢٨٠,٢٢٦	(١), (٢)	٨٥٨,٣٣٩	٢,٠٢٥,٨٨٤	٢,٣٩٦,٠٠٣	رأس المال
(٣٨,٣٤٩)	(١)	--	--	(٣٨,٣٤٩)	إحتياطي قانوني
٥٠,٠٠٠	(١), (٤)	(٥٤٠,٢٤٧)	٥٤٠,٢٤٧	٥٠,٠٠٠	أسهم خزينة
٥٧٤,٠٠٢	(١)	--	--	٥٧٤,٠٠٢	إحتياطي مخاطر
(٦,٥٥٠)	(١), (٤)	(١,٨٢١)	١,٨٢١	(٦,٥٥٠)	إحتياطي القيمة العادلة
(٨١)	(١)	--	--	(٨١)	إحتياطي تحويل عملات أجنبية
٦٣٢,٢٧٧	(١), (٤)	(٨٤٦,٢٤٨)	٨٤٦,٢٤٨	٦٣٢,٢٧٧	إحتياطيات أخرى
١١,٧٢٥,٦٢٥		٦٠٤,١٢٣	٤,٥١٤,٢٠٠	٦,٦٠٧,٣٠٢	أرباح مدورة
٩١	(١)	--	--	٩١	إجمالي حقوق الملكية المنسوبة
١١,٧٢٥,٧١٦		٦٠٤,١٢٣	٤,٥١٤,٢٠٠	٦,٦٠٧,٣٩٣	لحاملي حقوق ملكية البنك
					حقوق أقلية غير مسيطرة
٧٨,١٢٣,٨٨١		٦٠٤,١٢٣	٣٠,٥٦٧,١٧٨	٤٦,٩٥٢,٥٨٠	إجمالي حقوق الملكية
					إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلق وحقوق الملكية

إيضاحات للمعلومات المالية المبدئية الغير مدققة

تقوم مجموعة بنك بروة بإعداد بياناتها المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية ("FAS") التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("AAOIFI") والأحكام المطبقة في لوائح مصرف قطر المركزي ("الأنظمة مصرف قطر المركزي") وبالنسبة للمسائل التي لا تغطيها FAS، يتم استخدام المعايير الدولية للتقارير المالية.

قامت المجموعة بتبني طريقة الحيابة المحاسبية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ لدمج الأعمال. يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ أن يتم تحديد المستحوز في أي دمج وإستحواذ محاسبي يتم تطبيقه. لأغراض هذه المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة، تم تحديد مجموعة بنك بروة كمستحوز من وجهة نظر قانونية ومحاسبية (حيث سيصبح حملة الأسهم من مجموعة بنك بروة حاملي ٥٧٪ من الأسهم في الكيان المدمج). يتم تنفيذ عملية الدمج من خلال إصدار رأس مال بقيمة ٢٢٣,٤١٠ مليون سهم بقيمة ١٠ ريال قطري لكل سهم من طرف مجموعة بنك بروة إلى مساهمي بنك قطر الدولي، في عملية تبادل الأسهم بنسبة تبادل ٢,٠٣١ سهم من مجموعة بنك بروة لكل سهم من أسهم بنك قطر الدولي.

تم إعداد المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة وعرضها على أساس السياسات المحاسبية لمجموعة بنك بروة كما هو موضح في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

تم استخراج بيان المركز المالي المجمع لمجموعة بنك بروة كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ من القوائم المالية المرحلية المختصرة الموحدة المرحلية الغير مدققة لمجموعة بنك بروة. تم استخراج بيان المركز المالي لبنك قطر الدولي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ من البيانات المالية المرحلية المختصرة الغير مدققة لبنك قطر الدولي.

قامت مجموعة بنك بروة بإعداد البيانات المالية المرحلية الموحدة والمختصرة المستخدمة في إعداد هذه المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية ("FAS") والأحكام المطبقة في لوائح مصرف قطر المركزي ("لوائح QCB") و فيما يتعلق بالمسائل التي لا تغطيها FAS، يستخدم البنك توجيهات من المعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة ("IFRSs"). قام بنك قطر الدولي ش.م.ق. بإعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة والغير مدققة المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المبدئية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ("المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية") والأحكام السارية في لوائح مصرف قطر المركزي.

تأخذ هذه المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة في الاعتبار الافتراض بأن المنتجات والخدمات التقليدية التي يقدمها بنك قطر الدولي في الوقت الحالي قابلة للتحويل إلى منتجات وخدمات إسلامية مكافئة لها بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

تم إجراء تعديلات العرض التالية لضمان الإتساق في بيان المركز المالي الموحد الغير مدقق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- تم عرض قروض وتسليفات بنك قطر الدولي تحت بند أصول تمويلية.
- تم عرض سندات الدين الدولية الصادرة عن بنك قطر الدولي بموجب سند اليورو المتوسط الأجل ("EMTN") بموجب تمويل الصكوك.
- تم عرض ملكية بنك قطر الدولي للحسابات بإشعار والمدخرات والحسابات لأجل تحت حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلق.

إيضاحات للمعلومات المالية المبدئية الغير مدققة (تتمة)

التعديلات المبدئية

تعتمد التعديلات المبدئية المطبقة لأغراض البيانات المالية المبدئية الغير مدققة على المعلومات المتاحة وعلى التقديرات الأولية ، فضلاً عن بعض الافتراضات المبدئية للمجموعة كما هو موضح في هذه الملاحظات المبدئية. لا تحتوي المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة على أي اتحاد محتمل أو توفير في التكاليف ولا أي تعديلات تسوية أو أي نفقات مستقبلية إضافية يمكن أن تنتج عن عملية الدمج. علاوة على ذلك، لا تحتوي المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة على أي آثار محتملة أو مستقبلية ناتجة عن أي تعويضات ممكنة تفرضها السلطات أو الهيئات التنظيمية على المجموعة فيما يتعلق بعملية الدمج.

لأغراض البيانات المالية المبدئية الغير مدققة، تم إفتراض الإنتهاء من عملية الدمج قد حدث فعلاً في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨. لم يتم تعديل البيانات المالية المبدئية الغير مدققة وفقاً للمصاريف المرتبطة بعملية الإندماج.

فيما يلي التعديلات المبدئية المضمنة في المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة:

(١) عرض الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية لبنك قطر الدولي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ تستخدم مجموعة بنك بروة وبنك قطر الدولي أطر محاسبية مختلفة لأغراض إعداد التقارير المالية. منذ أن تم تحديد مجموعة بنك بروة كمستحوذ، من الآن فصاعداً، يتم تطبيق FASS لإعداد بيان شكلي مبدئي للمركز المالي الغير مدقق. تم توحيد أرصدة الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين لبنك قطر الدولي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ على افتراض أن المنتجات والخدمات التقليدية التي يقدمها البنك الدولي في الوقت الحالي قابلة للتحويل إلى المنتجات والخدمات الإسلامية المكافئة لها بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

(٢) هيكل الملكية - إصدار أسهم جديدة

لتسجيل إصدار أسهم مجموعة بنك بروة إلى مساهمي بنك قطر الدولي. لأغراض المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة، تم احتساب الاستحواذ على أساس معاملة تبادل الأسهم بمعدل ٢,٠٣١ سهم في مجموعة بنك بروة لكل سهم في بنك قطر الدولي والذي سينتج عنه حصة ملكية ٤٣,٠٪ من مساهمي بنك قطر الدولي في المجموعة وملكية بنسبة ٥٧,٠٪ لمساهمي مجموعة بنك بروة، كما هو موضح أدناه:

وحدات بالآلاف	%	
١١٠,٠٠٠		الأسهم المتداولة لبنك قطر الدولي
٢,٠٣١		نسبة التبادل
٢٢٣,٤١٠		عدد أسهم مجموعة بنك بروة التي ستصدر
٢,٢٣٤,١٠٠	%٤٣,٠	القيمة الإسمية للأسهم المصدرة من مجموعة بنك بروة
٢,٩٦١,٦٥٠	%٥٧,٠	أسهم رأس المال المتداولة لبنك بروة (صافي أسهم الخزينة)
٥,١٩٥,٧٥٠	%١٠٠	صافي أسهم المجموعة بعد الاستحواذ

إيضاحات للمعلومات المالية المبدئية الغير مدققة (تتمة)

التعديلات المبدئية (تتمة)

وفقاً لذلك، يصبح رأس مال مجموعة بنك بروة بعد الدمج بقيمة ٥,١٩٥ مليون ريال قطري والذي يتم عرضه على النحو التالي:

بآلاف الريالات القطرية	
٥,٢٣٤,١٠٠	رأس المال
(٣٨,٣٥٠)	أسهم الخزينة
٥,١٩٥,٧٥٠	مجموع رأس المال

يتم احتساب الإعتبار على النحو التالي:

٢٩٦,١٦٥	الأسهم المتداولة لمجموعة بنك بروة (الوحدة بالآلاف)
%٥٧,٠	مقسومة على : نسبة ملكية مجموعة بنك بروة في المجموعة
٥١٩,٥٧٥	العدد الكلي لأسهم المجموعة (الوحدة بالآلاف)
%٤٣,٠	مضروبة بنسبة ملكية بنك قطر الدولي في المجموعة
٢٢٣,٤١٠	العدد الكلي للأسهم الواجب إصدارها من مجموعة بنك بروة لبنك قطر الدولي (الوحدة بالآلاف)
٢٢,٩١٠	مضروب بسعر السهم لمجموعة بنك بروة
٥,١١٨,٣٢٣	الإعتمادات الكلية

علاوة الإصدار البالغة ٢,٨٨٤ مليون ريال قطري التي تنشأ عن إصدار بنك بروة للأسهم في هذه العملية، تحسب على النحو التالي :

٥,١١٨,٣٢٣	قيمة الإعتبار
(٢,٢٣٤,١٠٠)	القيمة الإسمية للأسهم المصدرة من مجموعة بنك بروة لبنك قطر الدولي
٢,٨٨٤,٢٢٣	علاوة الإصدار

يشتمل الاحتياطي القانوني على علاوة الإصدار المستلم عند إصدار أسهم جديدة وفقاً لقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لعام ٢٠١٥ والذي يتم إظهاره على النحو التالي:

بآلاف الريالات القطرية	الإحتياطي القانوني
٢,٣٩٦,٠٠٣	مجموعة بنك بروة كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨
٢,٠٢٥,٨٨٤	بنك قطر الدولي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨
٤,٤٢١,٨٨٧	
(٢,٠٢٥,٨٨٤)	ناقص: الإحتياطي القانوني لبنك قطر الدولي قبل الإستحواذ (إيضاح ٤)
٢,٨٨٤,٢٢٣	زائد: علاوة الإصدار عند إصدار الأسهم الجديدة
٨٥٨,٣٣٩	
٥,٢٨٠,٢٢٦	الإحتياطي القانوني الكلي

إيضاحات للمعلومات المالية المبدئية الغير مدققة (تتمة)

التعديلات المبدئية (تتمة)

(٣) الإعراف بالشهرة

لتسجيل ٦٠٤,١٢٣ مليون ريال فائض في إجمالي الإعراف على صافي أصول بنك قطر الدولي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨. لم يتم تقسيم هذا المبلغ بين الشهرة والموجودات غير الملموسة بانتظار نتائج عملية تخصيص سعر الشراء. علاوة على ذلك، لا تتضمن المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة أي تعديلات على القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات الطارئة لبنك قطر الدولي كما هو مطلوب في المعيار الدولي للتقارير المالية ٣. سيتم إحتساب القيمة العادلة كما في تاريخ الإستحواذ.

بالآف الريالات القطرية

إجمالي الإعراف	٥,١١٨,٣٢٣
ناقص: صافي موجودات بنك قطر الدولي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	٤,٥١٤,٢٠٠
الشهرة	٦٠٤,١٢٣

(٤) عكس إحتياطيات ما قبل الشراء

تم عكس جميع الإحتياطيات والأرباح المحتجزة ما قبل الإندماج لبنك قطر الدولي كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ في هذه المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة. تمثل الأرباح المحتجزة الموحدة والإحتياطيات الأخرى في تاريخ المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة أرصدة بنك بروة قبل الإندماج.

- لأغراض فهم المعلومات المقدمة في المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة يجب أخذ ما يلي بعين الإعتبار :
 - تم إعداد المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة فقط لأغراض عرض التأثيرات القابلة للقياس بشكل موضوعي للمعاملة، و بالتالي، لا تأخذ في عين الإعتبار التأثيرات المحتملة الناتجة عن التغيرات في إستراتيجية الإدارة والقرارات التشغيلية الناتجة عن تنفيذ هذه المعاملة؛ و
 - لا تعكس المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة المعلومات المستقبلية ولا تهدف بأي حال إلى عرض المركز المالي المستقبلي للكيان المدمج بعد المعاملة، وبالتالي، لا ينبغي إستعماله لهذا الهدف.

ق.ر. ٨٣١٥٧

الدوحة في ٤ ديسمبر ٢٠١٨

RN: ٠٣٣٦ /WS/FY٢٠١٩

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول تجميع المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة

مجلس الإدارة
بنك بروة ش.م.ق.
مجلس الإدارة
بنك قطر الدولي ش.م.ق.

تقرير حول تجميع المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة

لقد أكملنا إلتزامنا بالتأكد لتقديم تقرير عن تجميع المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة لبنك بروة ش.م.ق. ("مجموعة بنك بروة") وبنك قطر الدولي ش.م.ق (بنك قطر الدولي) (والمشار إليهما بـ "الكيان المدمج"). تتكون المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة من البيانات المالية الموحدة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ للكيان المدمج والإيضاحات ذات الصلة كما هي موضحة في الإيضاحات للمعلومات المالية المبدئية الغير مدققة. إن المعايير المطبقة على الأساس الذي قامت الإدارة بتجميع المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة وفقاً له موضح في الإيضاحات الخاصة بالمعلومات المالية المبدئية ("المعايير القابلة للتطبيق").

قامت الإدارة بتجميع المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة بشكل مبدئي لتوضيح تأثير الدمج المقترح الوارد في الإيضاحات الخاصة بالمعلومات المالية الموحدة للكيان المدمج ، كما لو أن الدمج المقترح قد تم في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨. من أجل إعداد معلومات مالية مبدئية، قامت الإدارة بإستخراج معلومات حول المركز المالي من البيانات المالية المرحلية التاريخية لمجموعة بنك بروة وبنك قطر الدولي كما في وللتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، والتي تم إصدار تقرير مراجعة غير معدل حولها من قبل مدققي حسابات مجموعة بنك بروة وبنك قطر الدولي.

مسؤولية الإدارة عن المعلومات المالية المبدئية

إن الإدارة مسؤولة عن تجميع المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة على أساس المعايير القابلة للتطبيق الموضحة في إيضاحات المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة.

إستقلنا ومراقبة الجودة

لقد إمتثلنا بالإستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لنشرة قواعد السلوك للمحاسبين المحترفين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للأخلاقيات للمحاسبين ، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تطبق الشركة المعيار الدولي لمراقبة الجودة (١) وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة كما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة والمتعلقة بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية .

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول تجميع المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة (تتمة)

تقرير المحاسب

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول ما إذا كانت المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة قد تم تجميعها من كافة النواحي الجوهرية ، من قبل الإدارة على أساس المعايير القابلة للتطبيق.

لقد أجرينا عملنا وفقاً للمعايير الدولية لضمان الالتزام ٣٤٢٠ (ISAE) للإبلاغ عن تجميع المعلومات المالية المبدئية المضمنة في نشرة المساهمين صادرة عن مجلس المعايير الدولية للتدقيق وضمان الجودة. يتطلب هذا المعيار أن يقوم المحاسب بتخطيط وتنفيذ الإجراءات للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت الإدارة قد جمعت ، من جميع النواحي الجوهرية ، المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة على أساس المعايير القابلة للتطبيق.

لغرض هذا الارتباط ، نحن لسنا مسؤولين عن تحديث أو إعادة إصدار أي تقارير أو آراء حول أي معلومات مالية تاريخية للبنك المستخدم في تجميع المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة ، كما أننا لم نقم وفي سياق هذه العملية ، بإجراء تدقيق أو مراجعة للمعلومات المالية المستخدمة في تجميع المعلومات المالية المبدئية.

إن الغرض من المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة الواردة في نشرة المساهمين هو فقط لتوضيح تأثير الدمج المقترح على المعلومات المالية الغير معدلة للبنك كما لو أن الدمج حدث في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ لغرض التوضيح . بناءً على ذلك ، فإننا لا نقدم أي تأكيد على أنه سيتم تقديم المركز المالي الفعلي للكيان المدمج كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨.

إن مهمة تأكيد معقولة لتقرير ما إذا كانت المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة قد تم تجميعها من جميع النواحي الجوهرية على أساس المعايير القابلة للتطبيق تتضمن إجراءات لتقييم ما إذا كانت المعايير القابلة للتطبيق التي تستعملها الإدارة في تجميع المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة توفر أساساً معقولاً لعرض التأثيرات الهامة المنسوبة إلى المعاملة ، والحصول على أدلة ملائمة حول ما إذا كان:

- التعديلات المبدئية ذات الصلة تعطي تأثير المناسب لتلك المعايير و؛
- تعكس المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة التطبيق الصحيح لتلك التعديلات على المعلومات المالية الغير المعدلة.

تعتمد الإجراءات المحددة على حكم المحاسب المستقل ؛ مع مراعاة فهم المحاسب لطبيعة الشركة أو الحدث أو المعاملة التي تم فيها تجميع المعلومات المالية المبدئية وظروف التفاعل الأخرى ذات الصلة .

وتتضمن المهمة أيضاً تقييم العرض الإجمالي للمعلومات المالية المبدئية الغير مدققة.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

الرأي

في رأينا ، تم تجميع المعلومات المالية المبدئية الغير مدققة من جميع النواحي الجمهورية على أساس المعايير القابلة للتطبيق.

أساس التقييد على التوزيع

إن تقريرنا موجه لإدارة مجموعة بنك بروة وبنك قطر الدولي على أساس أنه لا يمكن تضمينه إلا في نشرة المساهمين. لا ينبغي الإفصاح عنه لأي طرف ثالث ، أو يتم الإستشهاد به أو الإشارة إليه ، دون موافقة كتابية مسبقة منا.

عن ديلويت آند توش

فرع قطر

وليد سليم

سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)

سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية

رقم (١٢٠١٥٦)

7. عوامل المخاطرة

يجب قراءة هذه الوثيقة بعناية والنظر في عوامل المخاطرة الواردة في هذا القسم، لتحديد جانب التصويت لصالح القرارات المقرر النظر فيها في اجتماع الجمعية العامة غير العادية للمساهمين في بنك بروة واجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي. إن المخاطر والشكوك الإضافية غير المعروفة حاليًا لدى "بنك بروة" و"بنك قطر الدولي"، أو التي يعتبرها "بنك بروة" و"بنك قطر الدولي" غير جوهرية قد يكون لهما تأثير سلبي على المجموعة الموحدة.

7.1 المخاطر المتعلقة بالاندماج

7.1.1 قد يؤدي الإعلان عن الاندماج المقترح إلى اضطرابات في أعمال بنك بروة وبنك قطر الدولي مما قد يؤثر سلبًا على نتائجها المالية بغض النظر عن إتمام الاندماج من عدمه.

سواء تم الاندماج أو لم يتم، من الممكن أن تسبب الإعلانات ذات الصلة به اضطرابات في أعمال بنك بروة وبنك قطر الدولي، بما فيها ما يلي:

- قد ينصرف اهتمام فرق الإدارة في كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي من إدارة أعمال شركتهما إلى استكمال الاندماج؛
- قد يعاني الموظفون الحاليون والمستقبليون من عدم اليقين بشأن أدوارهم المستقبلية داخل المجموعة الموحدة، والتي قد تؤثر سلبًا على قدرة بنك بروة وقدرة بنك قطر الدولي على الاحتفاظ بالمديرين الرئيسيين وغيرهم من الموظفين أو توظيفهم؛
- قد يختار العملاء والزبائن الحاليين والمستقبليين عدم القيام بأعمال تجارية مع بنك بروة وبنك قطر الدولي حتى يتم تنفيذ عملية الاندماج أو تحقيق الفوائد المتوقعة منه.

إذا أخفق بنك بروة وبنك قطر الدولي في إدارة هذه المخاطر بفعالية، فإن أعمالهما ونتائجهما المالية قد تتأثر سلبًا.

7.1.2 يمكن للسلطات التنظيمية تأخير الاندماج أو منعه، مما قد يقلل من الفوائد المتوقعة للاندماج

يخضع الاندماج لمخاطر وشكوك معينة، بما في ذلك عدم قدرة بنك بروة وبنك قطر الدولي على الحصول على القرارات والموافقات والاعتمادات الضرورية الأخرى (التنظيمية أو الحكومية أو غير ذلك) عند الضرورة لتنفيذ الاندماج، وأي تأخير في الحصول على الموافقات المطلوبة قد يؤجل أيضًا إتمام عملية الاندماج، والتي يتوقع بنك بروة وبنك قطر الدولي حاليًا حدوثها خلال الربع الثاني من عام 2019. إن الإخفاق في استكمال الاندماج كما هو مخطط له حاليًا قد يؤدي إلى عدم حصول بنك بروة و/ أو بنك قطر الدولي على المزايا المتوقعة من عملية الاندماج. يتطلب الاندماج الحصول على الموافقات والتصديقات من الجهات التنظيمية في دولة قطر (بما في ذلك مصرف قطر المركزي ووزارة الاقتصاد والتجارة)، وبالرغم من أن بنك بروة وبنك قطر الدولي يواصلان بقوة سعيهما للحصول على جميع الموافقات والتصديقات التنظيمية المطلوبة، وعلى الرغم من عدم معرفتهم لأي سبب وراء عدم تمكنهم من الحصول على الموافقات اللازمة في الوقت المناسب، إلا أنه قد لا يتم منح هذه الموافقات أو قد يتم تأخيرها. إن أي تأخير أو منع في الدخول في الاندماج قد يقلل من الفوائد المتوقعة أو قد يؤدي إلى تكبد تكاليف إضافية على الصفاة أو خسارة في الإيرادات أو غيرها من التأثيرات المرتبطة بعدم اليقين بشأن الاندماج.

7.1.3 قد تواجه المجموعة الموحدة صعوبات في دمج الأعمال القائمة التي يقوم بها بنك بروة وبنك قطر الدولي

ينطوي الاندماج على دمج أعمال مؤسستين تعملان من قبل بشكل مستقل. تشمل الصعوبات المحتملة للجمع بين مؤسستين ما يلي:

- تحويل أعمال بنك قطر الدولي التقليدية إلى أعمال متوافقة مع الشريعة بما يتماشى مع أعمال بنك بروة؛
- ضرورة تنسيق وتوحيد وظائف الإدارة والمؤسسات والأنظمة والمرافق؛
- عملية دمج إدارة وموظفي بنك بروة وبنك قطر الدولي والحفاظ على معنويات الموظفين والاحتفاظ بالموظفين الرئيسيين وتحفيزهم؛
- إمكانية فقدان عملاء بنك قطر الدولي الذين قد لا يرغبون في التعامل مع المجموعة الموحدة؛
- إجراء تقييم دقيق للالتزامات والمسؤوليات التعاقدية والمالية والتنظيمية والبيئية وغيرها من الالتزامات والخصوم المرتبطة بكل من استثمارات بنك بروة وبنك قطر الدولي، بما في ذلك التنفيذ المناسب للرقابة المالية والضوابط الداخلية وإعداد القوائم المالية في الوقت المناسب بما يتماشى مع السياسات المحاسبية لبنك بروة؛
- الحكم بدقة على ديناميكيات السوق والتركيبة السكانية وإمكانات النمو والبيئة التنافسية (بما في ذلك تقييم وإدارة المخاطر والشكوك في دخول أسواق جديدة والاستحواذ على شركات جديدة)؛
- الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة من السلطات والهيئات الحكومية والتنظيمية ذات الصلة والاحتفاظ بها.

قد تنطوي عملية دمج العمليات على مخاطر مالية وإدارية وتشغيلية بما في ذلك انقطاع أو فقدان قوة الزخم في نشاط واحد أو أكثر من أنشطة بنك بروة و/ أو أعمال بنك قطر الدولي وفقدان الموظفين الرئيسيين. إن تحويل كل من انتباه إدارة بنك بروة وإدارة بنك قطر

الدولي بالإضافة إلى أي تأخيرات أو صعوبات تمت مواجهتها خلال الاندماج وتكامل عمليات الشركات قد يكون له تأثير سلبي على الأعمال أو نتائج العمليات أو الوضع المالي أو الآفاق المستقبلية للمجموعة الموحدة بعد الاندماج. علاوة على ذلك، إذا لم تتمكن إدارة كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي من دمج عمليات الشركات بنجاح فقد لا تتحقق الفوائد المتوقعة للاندماج.

7.1.4 ربما تتوقف عملية الاندماج (المنصوص عليها في القسم 9 من هذه الوثيقة) أو يتم إرجاؤها في حال عدم الوفاء بشروط هذه الصفة ومتطلباتها الإجرائية.

يتوقف إتمام الاندماج على الوفاء بعدد من الشروط كما هو موضح بالقسم 9 من هذه الوثيقة وصفة الاندماج، وإذا لم يتم الوفاء بأي من هذه الشروط، فهناك مخاطرة تتمثل في عدم إتمام عملية الاندماج، ولا بد كذلك من استيفاء المتطلبات الإجرائية الواردة في قانون الشركات من أجل تنفيذ عملية الاندماج، فإذا تعذر الوفاء بأي من هذه المتطلبات، فعندئذ لن تُنفذ عملية الاندماج (أو قد يتأخر تنفيذها في بعض الحالات). وعليه، فقد يكون للحالات السابقة تأثير سلبي على القيمة الحالية لأسهم بنك بروة وأسهم بنك قطر الدولي.

7.1.5 المخاطر المرتبطة بتكاليف الاندماج

يتوقع بنك بروة وبنك قطر الدولي تكبد مجموعة من التكاليف غير المتكررة بصدد عملية الاندماج، بما في ذلك أتعاب المستشارين الماليين والقانونيين ومستشاري اندماج الأعمال والشؤون المحاسبية، وغيرها من التكاليف ذات الصلة. وعليه، في حال عدم إتمام الصفة أو تأخرها، فقد لا تعكس التكاليف الإجمالية المتوقع تكبدها فيما يتعلق بالاندماج التكاليف الحقيقية التي سيتكبدها بنك بروة وبنك قطر الدولي في النهاية.

7.1.6 المخاطر المتعلقة بنسبة التبادل

تم احتساب نسبة التبادل تأسيساً على ثمة أمور منها بعض المعلومات المالية الداخلية وغيرها من البيانات المتعلقة بالأعمال التجارية والآفاق المالية للبنكين، بما في ذلك التقديرات والتوقعات المالية المنسوبة لإدارة كل من البنكين، جنباً إلى جنب مع بعض الآثار الأولية للاندماج على القوائم المالية للبنكين وبعض التقديرات الخاصة بأوجه التآزر التي أعدتها إدارة كل بنك من البنكين. وفي إطار احتساب نسبة التبادل، تم افتراض أن هذه التوقعات والتقديرات والآثار الأولية والحسابات الخاصة بأوجه التآزر قد تم إعدادها بصورة معقولة تتعكس على أساسها أفضل التقديرات المتوفرة في الوقت الحالي وتقديرات كل بنك من البنكين فيما يخص أدائهما المستقبلي والآثار الأولية وأوجه التآزر. وافترض أيضاً أن التقديرات والتوقعات المالية المستقبلية، بما في ذلك أوجه التآزر المشار إليها أعلاه، ستتحقق وفق المبالغ والفترات الزمنية المتوخاة. وعليه، متى ثبت عدم صحة هذه الافتراضات كافة أو أي منها، فقد يؤثر هذا بشكل جوهري على تقييمات البنكين ونسبة التبادل، وقد لا يعكس بدقة قيم الشركات التابعة لكل بنك على حدة.

7.2 المخاطر المتعلقة بدمج أعمال بنك بروة وبنك قطر الدولي بعد إتمام الاندماج

7.2.1 قد لا تتمكن المجموعة الموحدة من الدمج الناجح بين الأعمال الحالية لبنك بروة وبنك قطر الدولي

يزاول كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي أنشطتهما التجارية كشركات مستقلة. وبالتالي، فقد تواجه المجموعة الموحدة تحديات كبيرة في دمج كلتا المؤسستين ودمج أعمالهما وسياستهما وتقنيتهما في الوقت المناسب وبطريقة فعالة بالإضافة إلى معالجة الاختلاف في الثقافات والعادات التجارية للشركتين والاحتفاظ بالموظفين الرئيسيين في كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي.

كما وقد يظهر أن عملية الدمج سنتطوي على تعقيدات وستستهلك وقتاً طويلاً وستتطلب جهداً وموارد كبيرة وستتأثر درجة من عدم اليقين لدى العملاء والموظفين. بالإضافة إلى ذلك، قد تتعطل الأعمال الحالية لكل من البنكين مما قد يؤثر سلباً على علاقات المجموعة الموحدة مع العملاء والموردين والشركاء والموظفين والجهات المنظمة وغيرهم ممن يشترك معهم بنك بروة وبنك قطر الدولي في أعمال تجارية أو خلافه. علاوة على ذلك، قد تؤدي عملية الدمج إلى خفض أو فقدان "قيمة العلامة التجارية" لأحد البنكين أو كليهما.

إذا أخفقت المجموعة الموحدة في إدارة دمج أعمال بنك بروة وبنك قطر الدولي بفاعلية، فقد تتأثر استراتيجية النمو والربحية المستقبلية سلباً، كما أنها قد تفشل في تحقيق الفوائد المتوقعة، لا سيما تلك الفوائد الموضحة في القسم الفرعي 2.5 من هذه الوثيقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصعوبات في دمج الأعمال قد تضر بسمعة المجموعة الموحدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان العملاء والموظفين الرئيسيين.

7.2.2 المخاطر المتعلقة بتكاليف دمج الأعمال

تتوقع المجموعة الموحدة أن تتكبد مجموعة من التكاليف غير المتكررة بصدد دمج أعمال بنك بروة وبنك قطر الدولي، بما في ذلك التكاليف المحتملة المرتبطة بتغيير العلامة التجارية، و أتعاب المستشارين الماليين والقانونيين ومستشاري اندماج الأعمال والشؤون المحاسبية، وغيرها من التكاليف ذات الصلة. إلا أنه في حال لم تتجج عملية الاندماج، فلن تحقق المجموعة الموحدة الفوائد المتوقعة من الاندماج وقد لا تتمكن من إطفاء تكاليف الاندماج بمرور الوقت.

7.3 المخاطر المرتبطة بأعمال المجموعة الموحدة

7.3.1 المساهم الرئيسي

ستمثل الحكومة المساهم الرئيسي في المجموعة الموحدة بنسبة ملكية تصل إلى حوالي 44.02% من رأس مال المجموعة الموحدة من خلال شركة قطر قابضة ذ م م والهيئة العامة للتقاعد وصندوق التقاعد العسكري وغيرها من الصناديق الحكومية وشبه الحكومية. وبفضل هذه المساهمة، ستتمكن الحكومة من بسط سيطرتها أعمال المجموعة الموحدة من خلال حقوقها في التصويت على قرارات المجموعة التي تتطلب موافقة المساهمين. ولذا متى ظهرت حالات تتعارض فيها مصالح الحكومة مع مصالح مساهمي المجموعة الموحدة، فقد يتأثر المساهمون سلباً من جراء هذا التعارض .

7.3.2 ستواجه المجموعة الموحدة منافسة شديدة في أعمالها

تنتم الأعمال المصرفية بتنافسيتها الشديدة. وانطلاقاً من هذا، ستواجه المجموعة الموحدة منافسة من مختلف البنوك والمؤسسات المالية المحلية ومتعددة الجنسيات، مما قد يؤثر على أعمال المجموعة الموحدة ونتائج عملياتها. بالإضافة إلى ذلك، قد يتأثر الأداء المالي للمجموعة الموحدة بالظروف الاقتصادية العامة.

هناك أيضاً مخاطر ملازمة للأعمال المصرفية تُعزى إلى التغيرات في جودة الائتمان وإمكانية استرداد المبالغ المستحقة من المقترضين والأطراف المقابلة. ويمكن للتغيرات غير المواتية في الظروف الاقتصادية العالمية أو الناشئة عن المخاطر التنظيمية في النظم المالية أن تؤثر على إمكانية إعادة استثمار أصول المجموعة الموحدة وقيمتها، وربما يقتضي ذلك زيادة مخصصات المجموعة الموحدة. ويستخدم كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي حالياً العديد من استراتيجيات التحوط للحد من المخاطر، بما في ذلك السندات والضمانات والتأمينات التي تخفف من وطأة مخاطر الائتمان وبذلك لا تخرج أي من تلك المخاطر عن إطار استراتيجيتها ودرجة تحملها. ومع ذلك، ليس هناك ما يضمن أن مثل هذه الإجراءات ستقضي تماماً على المخاطر التي تواجهها المجموعة الموحدة أو تخفف من حدتها.

7.3.3 احتمال اختلاف النتائج التشغيلية للمجموعة الموحدة بشكل كبير عما يرد في القوائم المالية الأولية غير المدققة الواردة في هذه الوثيقة

يتضمن الجزء ج في القسم 6 من هذه الوثيقة القوائم المالية الأولية غير المدققة التي تقدم بيان موحد للمركز المالي تتعلق بالمجموعة الموحدة اذا تم عملية الاندماج بتاريخ 30 سبتمبر 2018. وهذا المركز المالي مقدم فقط لأغراض توضيحية على أساس القيود الموضحة في الجزء ج في القسم 6، ولا تشير بالضرورة إلى نتائج العمليات أو الوضع المالي الموحد الذي كان قد ينتج اذا تم إتمام عملية الاندماج في 30 سبتمبر 2018 كما أنها ليست مؤشراً على نتائج العمليات في المستقبل. وعليه، فإن نتائج المجموعة الموحدة ووضعها المالي ربما تختلف بشكل كبير عما يرد في القوائم المالية الأولية غير المدققة الواردة في هذه الوثيقة.

7.3.4 قد تتأثر ربحية المجموعة الموحدة ورأس مالها بمدى ملائمة تخفيض قيمة التمويل المتعذر تحصيله أو المشكوك فيه.

ستغطي المجموعة الموحدة مخاطر الخسائر المرتبطة بالتمويلات من خلال تخفيض قيمة السلفيات المتعذر تحصيلها أو المشكوك فيها. ومن خلال المراجعة الدورية للسلف التي تقدمها المجموعة الموحدة ودراساتها، ستقرر المجموعة الموحدة تخفيض قيمة السلفيات المتعذر تحصيلها أو المشكوك فيها من عدمه بالنظر إلى عدة عوامل من بينها ظروف السوق العامة وجودة الائتمان للسلف والضمانات الداعمة لها وأداء عملائها بالنسبة إلى التزاماتها المالية تجاه المجموعة. علاوةً على ذلك، فإن حجم الخسائر المستقبلية عرضة للتغيير في ظل الظروف الاقتصادية والتشغيلية وغيرها، بما في ذلك التغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة والتي قد تكون خارج نطاق سيطرة المجموعة الموحدة، فقد تتجاوز هذه الخسائر تقديراتها الأصلية. وعلى الرغم من أن المجموعة الموحدة سوف تهدف تخفيض قيمة السلفيات المتعذر تحصيلها أو المشكوك فيها بشكل معقول، إلا أنها لا يمكنها التنبؤ بشكل كامل بهذه الخسائر أو تقدم تأكيدات بأن هذه التخفيضات ستكون كافية في المستقبل. ويمكن أن يكون لخسائر القروض المفرطة تأثير جوهري على الأداء المالي للمجموعة الموحدة.

7.3.5 المخاطر المتعلقة بإيرادات المجموعة الموحدة وقدرتها على توزيع الأرباح

قد تتأثر أعمال المجموعة الموحدة وإيراداتها بالاستثمارات والنفقات الرأسمالية والتشغيلية في الحالات التي تكون داخل نطاق سيطرة المجموعة الموحدة أو خارجها، وقد يؤثر ذلك على ربحية المجموعة الموحدة واحتياطياتها القابلة للتوزيع، وبالتالي توزيعات الأرباح للمساهمين. بالإضافة إلى ذلك، قد تنقذ قدرة المجموعة الموحدة على توزيع الأرباح بمتطلبات رأس المال النظامية ونسبة رأس المال المساوي لمقدار المخاطرة المعمول بها التي يفرضها المصرف المركزي أو الجهات الحكومية الأخرى على المجموعة الموحدة من وقت لآخر، فضلاً عن اعتبارات وكالات التصنيف الائتماني السائدة فيما يتعلق بتصنيف المجموعة الموحدة.

7.3.6 قد يؤثر تعذر استقطاب الموظفين الرئيسيين والاحتفاظ بهم سلباً على قدرة المجموعة الموحدة على إدارة أعمالها

يعتمد نجاح المجموعة الموحدة في المستقبل في جزء كبير منه على قدرتها على استقطاب الموظفين المتخصصين ذوي الكفاءات العالية والاحتفاظ بهم. هذا وستتبدد حدة المنافسة على استقطاب الموظفين الرئيسيين في مختلف المناطق وقطاعات الأعمال التي تزاوُل فيها المجموعة الموحدة أعمالها. وستعتمد قدرة المجموعة الموحدة على استقطاب الموظفين الرئيسيين، لا سيما كبار التنفيذيين، على عدة عوامل منها الظروف السائدة في السوق وحزم المكافآت التي تقدمها الشركات المتنافسة لهؤلاء الكفاءات. وليس هناك ما يضمن أن المجموعة الموحدة ستظل تنتفع بخدمات للموظفين الرئيسيين الذين سيتم الاعتماد عليهم في تنفيذ استراتيجية أعمالها وتحديد الفرص والمبادرات الإستراتيجية ومتابعتها. وعلى وجه الخصوص، قد تضطر المجموعة الموحدة إلى تكبد ثمة تكاليف لاستبدال كبار المسؤولين التنفيذيين أو الموظفين الرئيسيين الآخرين الذين تركوا العمل لديها، بالإضافة إلى ذلك، إذا لم تتمكن المجموعة الموحدة من استبدال هؤلاء الأشخاص في الوقت المناسب، فقد يعوق ذلك قدرتها على تنفيذ استراتيجية أعمالها.

7.3.7 المخاطر المرتبطة بأعمال المجموعة الموحدة التي تعتمد على نظم المعلومات والتكنولوجيا المعرضة للهجمات الإلكترونية المحتملة

بات الأمن الإلكتروني واحداً من الاعتبارات التي توليها المؤسسات المالية اهتماماً كبيراً، فقد أصبحت المؤسسات المالية أهدافاً محتملة للهجمات الإلكترونية بفضل كمية المعلومات الحساسة التي تحتفظ بها. وتزايدت المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا والأمن الإلكتروني بسرعة، مما يتطلب تركيزاً واستثماراً متواصلين، وعليه، سيحتتم على المجموعة الموحدة العمل وفقاً لذلك واتخاذ الخطوات اللازمة بصفة مستمرة لمكافحة هذه التهديدات وتقليل هذه المخاطر إلى أقصى حد. ونظراً للتطور المتزايد للهجوم الإلكتروني المحتمل ونطاقه المتسع، فقد تؤدي الهجمات المستقبلية إلى حدوث اختراقات أمنية خطيرة. وفي ضوء ذلك، إذا تعذر على المجموعة الموحدة إدارة المخاطر الأمنية الإلكترونية كما ينبغي ومراجعة العمليات الجارية وتحديثها في مواجهة التهديدات الجديدة، فقد يؤثر ذلك سلباً على سمعة المجموعة الموحدة وأعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتطلعاتها المستقبلية.

7.3.8 يمكن أن يلحق سوء سلوك الموظفين أضراراً بالمجموعة الموحدة، فضلاً عن صعوبة الكشف عن مثل هذه الحالات

قد يترتب على السلوكيات السيئة التي يفتقرها موظفو المجموعة الموحدة إقحام المجموعة في معاملات تتجاوز الحدود المسموح بها أو تعرضها لمخاطر غير مقبولة أو الانخراط في أنشطة غير مصرح بها أو لا طائل من ورائها دون علم المجموعة الموحدة، مما قد يعرض المجموعة الموحدة إلى مخاطر تجهلها وتخرج عن نطاق سيطرتها أو أن تُمنى بخسائر على خلفية ذلك. وقد تشمل السلوكيات السيئة للموظفين كذلك سوء استخدام أو الإفصاح عن المعلومات السرية التي قد تقضي إلى الوقوع تحت طائلة عقوبات تنظيمية وقانونية، فضلاً عن الأضرار البالغة التي تطل سمعة و/أو وضعها المالي، وبالتالي، يمكن أن يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على نتائج المجموعة الموحدة أو عملياتها أو وضعها المالي، إذ لا يمكن دائماً ردع السلوكيات السيئة للموظفين، وقد لا تكون الاحتياطات التي تتخذها المجموعة الموحدة كافية للحول دون وقوع أي نشاطات من هذا القبيل وردعها.

7.3.9 تنطوي أعمال المجموعة الموحدة على مخاطر تشغيلية

سوف تتعرض المجموعة الموحدة لمخاطر تشغيلية تتمثل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاءة العمليات أو الأنظمة الداخلية أو تعطيلها، أو الناجمة عن الأحداث الخارجية. وستكون المجموعة الموحدة عرضة لعدة تهديدات من بينها عمليات الاحتيال التي يقوم بها الموظفون أو الأطراف الخارجية، بما في ذلك المعاملات غير المصرح بها والأخطاء التشغيلية أو الكتابية أو المرتبطة بحفظ السجلات الناتجة عن أنظمة الكمبيوتر أو الاتصالات المعيبة. وبالرغم من أن المجموعة الموحدة ستطبق منظومة من الضوابط مصممة خصيصاً لرصد المخاطر التشغيلية ومراقبتها، ليس هناك ما يضمن عدم تكبد المجموعة الموحدة أي خسائر تنجم عن عجز هذه الضوابط عن الوقوف على المخاطر التشغيلية ومعالجتها في المستقبل. وبالتالي، فإن أي قصور في العمليات أو النظم الداخلية لدى المجموعة الموحدة بما يؤثر على الوقوف على هذه المخاطر أو معالجتها، فقد يتمخض عن ذلك معاملات وأخطاء غير مصرح بها، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على نتائج المجموعة الموحدة أو عملياتها أو وضعها المالي.

7.3.10 المخاطر المرتبطة بالائتمان

هناك بعض المخاطر الناشئة عن التغيرات غير المواتية وإمكانية استرداد القروض والأوراق المالية والمبالغ المستحقة من الأطراف المقابلة، وهذه المخاطر لا تنفك عن شريحة واسعة من أنشطة المجموعة الموحدة، وعلى الأخص أنشطة الإقراض والاستثمار لديها. ويمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان عن تدهور جودة الائتمان لبعض المقترضين والمصدرين والأطراف المقابلة الذين تتعامل معهم المجموعة الموحدة، أو من التدهور العام في الظروف الاقتصادية المحلية أو العالمية، مما قد يؤثر على إمكانية استرداد أصول المجموعة الموحدة وقيمتها، فضلاً عن الاضطرار لزيادة مخصصات المجموعة الموحدة لتعويض انخفاض قيمة القروض والأوراق المالية والتعرضات الائتمانية الأخرى.

7.3.11 مخاطر السيولة

قد تنشأ مخاطر السيولة عن عجز المجموعة الموحدة عن التنبؤ بحدوث الانخفاضات أو التغيرات غير المتوقعة في مصادر التمويل، مما قد يؤدي إلى عواقب سلبية على قدرة المجموعة الموحدة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

7.3.12 المخاطر المتعلقة بمعدلات الربح

إن معدلات الربح التي ستجنيها المجموعة الموحدة على أصولها المدرة للربح، ومعدلات الأرباح التي تدفعها على التزاماتها يمكن أن تتأثر بشكل مختلف بالتغيرات في معدلات الربح السائدة في السوق التي تطبقها المؤسسات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويمكن أن يؤدي هذا الاختلاف إلى زيادة في مصروفات الربح نسبةً إلى تدفقات الأرباح، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من صافي دخل المجموعة الموحدة. علاوة على ذلك، قد تؤدي الزيادة في معدلات الربح إلى تقليل الطلب على التمويلات التي تمنحها المجموعة الموحدة وقدرتها على إصدارها.

ويمكن أن يؤثر انخفاض المستوى العام لمعدلات الربح على المجموعة الموحدة من خلال عدة أمور منها زيادة المدفوعات المسبقة فيما يخص محفظة التمويل واشتداد المنافسة على الودائع. وجدير بالذكر أن معدلات الربح تتأثر تأثرًا شديدًا بالعديد من العوامل التي تخرج عن سيطرة المجموعة الموحدة، بما في ذلك السياسات النقدية والظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية.

وعليه، إذا لم تتمكن المجموعة الموحدة لأي سبب من الأسباب من إعادة تسعير أسعار الأرباح على الودائع أو تعديلها بطريقة سريعة أو فعالة أو إذا ارتفعت معدلات الربح نتيجة لأسباب اقتصادية أو غيرها، فسوف تتأثر هوامش أرباح المجموعة الموحدة، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمالها أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها.

7.3.13 المخاطر المتعلقة بالمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

قد تكون المنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة الموحدة محدودة مقارنة بتلك التي تقدمها البنوك العادية وذلك نظرًا لخضوع المجموعة الموحدة لإشراف هيئة الرقابة الشرعية، وقد يحد هذا العامل من قدرتها على التنافس بفعالية مع البنوك التقليدية على أعمال العملاء الذين لا تتناهبهم أي حساسية بشأن ما إذا كانت ترتيباتهم المصرفية قائمة على نحو متوافق مع الشريعة.

7.3.14 المخاطر المتعلقة بانخفاض قيم العقارات بالنسبة للضمانات الداعمة للتمويل العقاري السكني والتجاري

يتم تأمين نسبة كبيرة من صافي أصول التمويل للمجموعة الموحدة بواسطة العقارات، وقد شهدت أسعار العقارات السكنية والتجارية ارتفاعًا في الأسواق الرئيسية التي تزاول فيها المجموعة الموحدة أنشطتها بعد انخفاضها في على مدار الأعوام من 2008 إلى 2011، مما يعكس تزايد عدد السكان والتنمية المرتبطة ببطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022 والرؤية الوطنية. ومع ذلك، قد تؤدي العوامل الاقتصادية وغيرها إلى انكماش سوق التمويل السكني والتجاري، وانخفاض أسعار العقارات السكنية والتجارية مرة أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على ربحية المجموعة الموحدة، مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المجموعة الموحدة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية وتوقعاتها المستقبلية. وقد تؤدي هذه العوامل أيضًا إلى حدوث تباطؤ كبير في قطاع البناء في قطر. علاوة على ذلك، خلال فترة الانخفاض الممتدة من عام 2008 إلى عام 2011، دفعت الظروف الاقتصادية في القطاع المصرفي القطري الحكومة لأن تقدم بعض تدابير الدعم المتعلقة بالمحفظات العقارية للقطاع المصرفي التجاري القطري. وعلى الرغم من أن المجموعة الموحدة قد استفادت بشكل غير مباشر من هذه التدابير، فليس هناك ما يضمن استمرار الحكومة في تقديم مثل تدابير الدعم هذه.

7.3.15 قد يؤثر عدم الامتثال للجزاءات الدولية سلبيًا على المجموعة الموحدة

فُرِضت جزاءات أوروبية وأمريكية ودولية أخرى في الماضي على الشركات المشاركة في أنواع معينة من المعاملات مع دول أو شركات محددة أو أفراد في تلك البلدان، وقد خضعت الشركات العاملة في بعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لجزاءات من هذا القبيل في الماضي. وغالبًا ما تكون أحكام التشريعات والقواعد والأنظمة الأخرى التي تحدد أنظمة تلك الجزاءات واسعة النطاق ويتعذر تفسيرها.

وصرح كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي، بتاريخ هذه الوثيقة، أنهما لا ينتهكان أي جزاءات أوروبية أو أمريكية أو دولية قائمة. وفي حال انتهاك المجموعة الموحدة أو شركاتها التابعة في المستقبل أي جزاءات أوروبية أو أمريكية أو دولية أخرى قائمة، فقد يتم فرض عقوبات تشمل حرمان المجموعة الموحدة من مزاوله أي أعمال تجارية في بعض البلدان أو الوصول إلى أسواق رأس المال في الولايات المتحدة أو أسواق رأس المال العالمية أو الحد من قدرتها على ذلك. وجدير بالذكر أن أي من هذه العقوبات من شأنه أن يؤثر تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا على أعمال المجموعة الموحدة أو نتائج عملياتها أو وضعها المالي أو تطلعاتها المستقبلية.

7.4 المخاطر المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و قطر

7.4.1 تمتلك قطر اقتصادًا قائمًا على السلع والخدمات في منطقة الشرق الأوسط وتقوم بتطوير قطاعاتها الصناعية الأخرى

يزاول كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي غالبية أعمالهما التجارية في قطر، وبالتالي تتأثر أعمالهما ونتائج عملياتهما بشكل عام بالظروف الاقتصادية والسياسية والعمامة السائدة في قطر و / أو الشرق الأوسط من وقت لآخر.

وتخضع هذه الأسواق لمخاطر مماثلة للأسواق المتقدمة والنامية الأخرى، بما في ذلك المخاطر القانونية والاقتصادية والسياسية الكبيرة في بعض الحالات. وفي حين تعمل قطر بنشاط على تعزيز قطاعاتها الأخرى، لا زال قطاع النفط والغاز يهيمن على الاقتصاد القطري، حيث ساهمت بنحو 40.7% في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام 2015 و35.6% في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام 2016. (المصدر: توقعات الاقتصاد القطري 2015-2017، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر).

وبالتالي، فإن الانخفاض في الأسعار الدولية للمنتجات الهيدروكربونية، مثل الانخفاض الذي حدث في منتصف عام 2014 يمكن أن يؤثر سلبيًا على اقتصاد دولة قطر، مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أعمال المجموعة الموحدة ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

7.4.2 قد تؤثر الاضطرابات والقلقل المستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سلبيًا على الاقتصادات التي يزاول فيها بنك بروة وبنك قطر الدولي أعمالهما التجارية

على الرغم من أن قطر قد شهدت نموًا اقتصاديًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، ليس هناك ما يضمن استمرار هذا النمو أو الاستقرار، لا سيما في ضوء الظروف المالية والاقتصادية السلبية الملحوظة التي شهدها العالم في أوائل عام 2008، فمنذ ذلك الوقت، شهدت معدلات النمو المرتفعة التي طالت العديد من المناطق داخل قطر ودول مجلس التعاون الخليجي تباطؤًا أو انعكاسًا. ونتيجة لذلك، تأثرت بتلك الأزمة بعض قطاعات الاقتصاد الخليجي مثل المؤسسات المالية التي استفادت من معدلات النمو المرتفعة.

أدت الظروف العصبية التي شهدتها السوق في السابق إلى انخفاض السيولة وزيادة التقلبات واتساع هوامش الائتمان ونقص شفافية الأسعار في أسواق الائتمان وأسواق رأس المال. وفي ضوء ما سبق، قد تتأثر أعمال المجموعة الموحدة وأداؤها المالي بالظروف السياسية والاقتصادية العامة التي تسود قطر والشرق الأوسط بين الحين والآخر.

وفي حين أظهر الاقتصاد القطري مرونة في عامي 2015 و2016 حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطر ما نسبته 3.6% و 2.7% على التوالي (المصدر: البيانات القطرية لصندوق النقد الدولي)، فقد يتأثر الأداء المالي للمجموعة الموحدة تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا بتدهور الأوضاع الاقتصادية العامة في الأسواق التي ستزاول فيها أعمالها، فضلاً عن ظروف سوق التجارة الأمريكية والأوروبية والدولية و/أو العوامل ذات الصلة. كما أنه على الرغم من أن السياسات التي طبقتها الحكومة قد أظهرت تحسناً في الأداء الاقتصادي، إلا أنه ليس هناك ما يضمن استمرار تطبيق هذه السياسات أو ثبات مستوى الأداء.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تقديم أي تأكيدات على أن الحكومة لن تطبق لوائح أو سياسات مالية أو نقدية أو تفسيرات قانونية جديدة للأنظمة الحالية ترتبط بالضرائب أو أسعار الفائدة أو ضوابط الصرف أو تؤثر عليها، أو تتخذ إجراءات قد يكون لها تأثير سلبي وجوهري على أعمال المجموعة الموحدة ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

يمتلك كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي حالياً نسبة كبيرة من العمليات والمصالح في قطر، وفي حين أن قطر تتمتع بنظام سياسي مستقر بشكل عام، هناك بعض المناطق الأخرى في الشرق الأوسط على العكس من ذلك، ولذا هناك خطر يتمثل في أن عدم الاستقرار الجغرافي السياسي الإقليمي يمكن أن يؤثر سلبيًا على اقتصاد قطر.

وفي ضوء ما سبق، قد تتأثر أعمال المجموعة الموحدة بالظروف السياسية والاقتصادية العامة التي تسود منطقة الشرق الأوسط بين الحين والآخر. وعلى الرغم من تباين تأثيرات عدم اليقين السياسي، إلا أنه لا يمكن التأكيد على أن قطر ستكون قادرة على الحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي الحالية في حال وقوع أحداث أو ظروف سياسية غير مواتية في المنطقة. وعليه، قد تتأثر أعمال المجموعة الموحدة ووضعها المالي ونتائج عملياتها تأثيرًا سلبيًا وجوهريًا بحالة عدم الاستقرار، التي تؤدي في بعض الأحوال إلى حدوث تقلبات إقليمية يترتب عليها تدفق المغتربين المقيمين أو رأس المال إلى الخارج.

7.4.3 المخاطر المتعلقة بالتغيرات النظامية

يخضع كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي لعدد من الضوابط النظامية المصممة للحفاظ على سلامة البنوك واستقرارها، وضمان امتثالها للأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والحد من تعرضها للمخاطر. وتشمل الأنظمة القوانين واللوائح القطرية، وقد تحد هذه الأنظمة من قدرة المجموعة الموحدة على إقراض مقترض واحد أو مجموعة من المقترضين ذوي الصلة، أو زيادة محافظ التمويل / القروض المستحقة أو زيادة رأس المال أو قد تزيد تكلفة مزاولة الأعمال التجارية.

وقد يكون لأي تغييرات تطرأ على هذه القوانين والأنظمة و / أو الطريقة التي تُفسر أو تُنفذ وفقها تأثير سلبي وجوهري على أعمال المجموعة الموحدة ووضعها المالي ونتائج عملياتها. وعلى وجه الخصوص، قد تؤثر التغييرات الداخلة على لوائح المصرف المركزي أو سياساته على حدود التعرض الكبيرة للبنوك القطرية واحتياطياتها واعتماداتها ومخصصات انخفاض القيمة لديها وغيرها من النسب المطبقة فيها.

8. معلومات إضافية

8.1 إقرارات بالمسئولية

يقر أعضاء مجلس إدارة بنك بروة الواردة أسماؤهم في القسم الفرعي 4.4 من القسم 4 في هذه الوثيقة بأنهم يتحملون مسؤولية المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، باستثناء المعلومات الخاصة ببنك قطر الدولي. وعلى حد علم أعضاء مجلس إدارة بنك بروة (مع اتخاذ كل منهم إجراءات العناية المعقولة لضمان أن هذا هو الحال)، تتفق المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مع تلك الوقائع ولا تغفل أي شيء من شأنه التأثير على مضمون تلك المعلومات.

وعلى الجانب الآخر، يقر أعضاء مجلس إدارة بنك قطر الدولي الواردة أسماؤهم في القسم الفرعي 5.4 من القسم 5 في هذه الوثيقة بأنهم يتحملون مسؤولية المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، باستثناء المعلومات الخاصة ببنك بروة. وعلى حد علم أعضاء مجلس إدارة بنك قطر الدولي (مع اتخاذ كل منهم إجراءات العناية المعقولة لضمان أن هذا هو الحال)، تتفق المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مع تلك الوقائع ولا تغفل أي شيء من شأنه التأثير على مضمون تلك المعلومات.

بالإضافة إلى ذلك، تتحمل شركة ديلاويت آند توش - فرع قطر المسؤولية عن تقريرها بشأن المعلومات المالية الأولية الواردة في الجزء ج من القسم 6 من هذه الوثيقة.

8.2 نظام بنك بروة الأساسي

التغييرات التي تمت على النظام الأساسي تتعلق بالمسائل التالية: (1) التحويل من شركة مساهمة عامة إلى شركة مساهمة خاصة ؛ (2) الامتثال لقانون الشركات التجارية الجديد رقم 11 لعام 2015 ؛ (3) إلغاء أي إشارة إلى شركة بروة العقارية كمساهم وأي امتياز يمنح لشركة بروة العقارية بموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي.

8.3 العقود الأساسية

8.3.1 العقود الأساسية الخاصة ببنك بروة

أبرم بنك بروة الاتفاقيات التالية خلال العامين السابقين مباشرة لتاريخ هذه الوثيقة، بخلاف العقود التي تبرمها في إطار المسار الاعتيادي للأعمال، وهذه الاتفاقيات جوهرية أو يُحتمل أن تكون كذلك:

(a) اتفاقية الاندماج

أبرم كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي اتفاقية اندماج بتاريخ 12 أغسطس 2018، وتتضمن اتفاقية الاندماج أحكام وشروط الاندماج (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أحكام وشروط الاندماج المنصوص عليها في القسم 9 من هذه الوثيقة)، والتزامات البنكين المتعلقة بتنفيذ عملية الاندماج. وتحتوي اتفاقية الاندماج على ضمانات محدودة قدمها كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي على أساس متبادل، بالإضافة إلى القيود المفروضة على تصريف الأعمال والقيود المفروضة فيما يتعلق بالتماس العروض التنافسية من الأطراف الخارجية والتي تعد مألوفة بالنسبة للاتفاقيات من هذا النوع. ويجوز إنهاء اتفاقية الاندماج (وبذلك تنتهي حقوق والتزامات الأطراف بموجب اتفاقية الاندماج) في الحالات التالية: (1) توجيه أحد الطرفين إخطارًا بإنهاء اتفاقية الاندماج (وبذلك تنتهي حقوق والتزامات الأطراف الآخر الأحكام الواردة في اتفاقية الاندماج متى كان لهذا الانتهاك تأثير سلبي جوهري على الطرف الآخر أو عملية الاندماج أو إجراءات تنفيذها؛ (2) عدم حلول تاريخ النفاذ في اليوم الموافق 30 أبريل 2019 أو قبله (أو في تاريخ لاحق يتفق عليه بنك بروة وبنك قطر الدولي كتابة)؛ أو (3) موافقة كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي على القيام بذلك كتابةً.

(b) برنامج لإصدار شهادات اليورو متوسطة الأجل

في 24 نوفمبر 2015، قام بنك بروة بتأسيس برنامج لإصدار شهادات اليورو متوسطة الأجل بقيمة 2.000.000.000 دولار أمريكي حيث يتم إصدار سندات بموجب البرنامج من قبل شركة BBG Sukuk المحدودة والتي يضمها بنك بروة. حالياً، هناك شريحتان مستحقتان بقيمة 100.000.000 دولار تستحق في 18 أكتوبر 2019 و 130.000.000 دولار تستحق في 15 نوفمبر 2019. يتم سرد كل سلسلة من الشهادات الصادرة بموجب البرنامج في البورصة الأيرلندية.

8.3.2 العقود الأساسية الخاصة ببنك قطر الدولي

أبرم بنك قطر الدولي الاتفاقيات التالية خلال العامين السابقين مباشرة لتاريخ هذه الوثائق، بخلاف العقود التي تبرمها في إطار المسار الاعتيادي للأعمال، وهذه الاتفاقيات جوهرية أو يُحتمل أن تكون كذلك:

(a) اتفاقية الاندماج

يُرجى الاطلاع على ملخص اتفاقية الاندماج الوارد في القسم الفرعي 8.3.1(a).

(b) برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل

أطلق بنك قطر الدولي برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل في نوفمبر عام 2015، أصدرت بموجبه شركة أي بي كيو فاينانس ليمتد سندات ضمنها بنك قطر الدولي. وفي إطار هذا البرنامج، تم إصدار سندات بقيمة 500,000,000 دولار أمريكي تُستحق في نوفمبر 2020. وقد قامت كل من شركة أي بي كيو فاينانس ليمتد وبنك قطر الدولي عقد اجتماعاً للمدراء في 19 نوفمبر 2018 و تم بموجبه الحصول على موافقة حاملي السندات على عملية الاندماج وتحمل كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي التبعات والالتزامات بمقتضى القانون بعد تاريخ النفاذ.

8.4 الدعاوى القضائية

لم يكن بنك بروة أو أي من أعضاء مجموعة بنك بروة طرفاً في أي إجراءات قانونية أو تحكيمية، قد تؤثر بصورة كبيرة على الوضع المالي لمجموعة بنك بروة أو كان لها أثراً بالغاً في هذا الصدد خلال الاثني عشر شهراً السابقة لتاريخ هذه الوثيقة، أو (إلى حد علم مجموعة بنك بروة) أي إجراءات قائمة أو تشكل تهديداً على أي عضو من أعضاء مجموعة بنك بروة.

وبالمثل، لم يكن بنك قطر الدولي أو أي من أعضاء مجموعة بنك قطر الدولي طرفاً في أي إجراءات قانونية أو تحكيمية، قد تؤثر بصورة كبيرة على الوضع المالي لمجموعة بنك قطر الدولي أو كان لها أثراً بالغاً في هذا الصدد خلال الاثني عشر شهراً السابقة لتاريخ هذه الوثيقة، أو (إلى حد علم مجموعة بنك قطر الدولي) أي إجراءات قائمة أو تشكل تهديداً على أي عضو من أعضاء مجموعة بنك قطر الدولي.

8.5 الشركات التابعة والشركات المنتسبة الزميلة والفروع

من المقرر بعد إتمام الاندماج أن يمتلك بنك بروة (بشكل مباشر أو غير مباشر) الشركات التابعة والفروع المدرجة أدناه (والتي تعد حالياً أعضاء لدى مجموعة بنك بروة أو مجموعة بنك قطر الدولي):

8.5.1 الشركات التابعة الحالية لبنك بروة

اسم الشركة التابعة	حصة الملكية	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية
شركة المستثمر الأول ش.م.ق.خ	100%	قطر	الخدمات المصرفية الاستثمارية
شركة الأولى للتمويل ش.م.ق.خ	100%	قطر	أنشطة التمويل
شركة الأولى للإجارة ش.م.ق.خ	100%	قطر	أنشطة التأجير
مجموعة بنك بروة لإصدار الصكوك المحدودة	100%	جزر كايمان	تمويل الصكوك
شركة سدره للاستثمار (شركة ذات غرض خاص)	100%	قطر	شركة قابضة
شركة أساس للاستثمار (شركة ذات غرض خاص)	100%	قطر	شركة قابضة
شركة حصانة للاستثمار (شركة ذات غرض خاص)	100%	قطر	شركة قابضة
شركة ثبات للاستثمار (شركة ذات غرض خاص)	100%	قطر	شركة قابضة
شركة أوتوليس ذ.م.م	100%	قطر	أنشطة تجارة السيارات
شركة ركاز للخدمات التجارية ذ.م.م	100%	قطر	الأنشطة التجارية

أنشطة تطوير المشاريع	قطر	%100	شركة هاربر لإدارة المشاريع ذ.م.م
الأنشطة التجارية	قطر	%100	شركة رواحل التجارية ذ.م.م
الأنشطة العقارية	قطر	%100	شركة المجداف العقارية ذ.م.م
الأنشطة التجارية	قطر	%100	شركة التمدن للتجارة ذ.م.م
الأنشطة التجارية	قطر	%100	شركة توابل التجارية ذ.م.م

8.5.2 الشركات الزميلة لبنك بروة

<u>الأنشطة الرئيسية</u>	<u>بلد التأسيس</u>	<u>حصة الملكية</u>	<u>اسم الشركة الزميلة</u>
الأنشطة العقارية	قطر	%48	شركة تنوين ذ.م.م
الأنشطة العقارية	المملكة العربية السعودية	%27.41	قرية جمان
الأنشطة العقارية	قطر	%50	تي إف آي تنوين للاستثمار
أنشطة المطاعم	قطر	%49	مطعم شاطر عباس ذ.م.م
الأنشطة التجارية	قطر	%49	مجموعة شاطر عباس الدولية ذ.م.م
الأنشطة التجارية	قطر	%39.24	شركة إمداد لتأجير المعدات ذ.م.م
شركة قابضة	قطر	%39.24	شركة إمداد القابضة ذ.م.م

8.5.3 الفروع الحالية لبنك بروة

<u>الأنشطة الرئيسية</u>	<u>الموقع</u>	<u>حصة الملكية</u>	<u>اسم الفرع</u>
الأعمال المصرفية العامة	قطر	%100	بنك بروة - السد
الأعمال المصرفية العامة	قطر	%100	بنك بروة - الريان
الأعمال المصرفية العامة	قطر	%100	بنك بروة - سيتي سنتر
الأعمال المصرفية العامة	قطر	%100	بنك بروة - اللؤلؤة
الأعمال المصرفية العامة	قطر	%100	بنك بروة - وزارة الداخلية
الأعمال المصرفية العامة	قطر	%100	بنك بروة - بوابة الشمال

8.5.4 الشركات التابعة الحالية لبنك قطر الدولي

<u>الأنشطة الرئيسية</u>	<u>بلد التأسيس</u>	<u>حصة الملكية</u>	<u>اسم الشركة التابعة</u>
استخدمت لإصدار سندات بقيمة 2,000,000,000 دولار أمريكي في إطار برنامج سندات	جزر كايمان	%100	شركة أي بي كيو فاينانس ليمند

اليورو متوسطة الأجل

أي بي كيو جلوبال ماركيتس ليمنتد 100% جزر كايمان تأسست بغرض الالتزام بمتطلبات مصرف قطر المركزي الجديدة المتعلقة بمشتقات السوق الموازية غير الخاضعة للمقاصة

8.5.5 الفروع الحالية لبنك قطر الدولي

اسم الفرع	حصة الملكية	الموقع	الأنشطة الرئيسية
بنك قطر الدولي - الطريق الدائري الثالث	100%	قطر	الأعمال المصرفية العامة
بنك قطر الدولي - الخليج الغربي	100%	قطر	الأعمال المصرفية العامة
بنك قطر الدولي - الوكرة	100%	قطر	الأعمال المصرفية العامة
بنك قطر الدولي - طريق المطار	100%	قطر	الأعمال المصرفية العامة
بنك قطر الدولي - الخطوط الجوية القطرية	100%	قطر	الأعمال المصرفية العامة

8.6 أحكام عامة

قدمت شركة كريديت سويس موافقتها الخطية على إصدار هذه الوثيقة وإدراج اسمها بها بصيغته ونصه الواردين فيها، ولم تعدل عن تلك الموافقة وأذنت بالاستناد إلى رأيها.

قدمت شركة بيريليا وابنبرغ بارتنرز موافقتها الخطية على إصدار هذه الوثيقة وإدراج اسمها بها بصيغته ونصه الواردين فيها، ولم تعدل عن تلك الموافقة.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت كل من شركة ديلويت أند توش - فرع قطر وشركة ارنست أند يونغ موافقتهم الخطية على إدراج تقريرهما في هذه الوثيقة والإشارة إلى اسميهما بصيغتهما ونصهما الواردين فيها، ولم يعدلا عن هذه الموافقة.

8.7 المستندات المتاحة للاطلاع

تكون المستندات التالية متاحة للاطلاع عليها في المقر الرئيسي لكل من بنك بروة وبنك قطر الدولي خلال ساعات العمل الاعتيادية في أي يوم عمل قبل تاريخ النفاذ:

- (i) مسودة النظام الأساسي و عقد التأسيس المقترح لبنك بروة لاعتماده في اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة؛
- (ii) القوائم المالية المدققة لبنك بروة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 و 31 ديسمبر 2017؛
- (iii) القوائم المالية المدققة لبنك قطر الدولي للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 و 31 ديسمبر 2017؛
- (iv) القوائم المالية المرحلية لبنك بروة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018؛
- (v) القوائم المالية المرحلية لبنك قطر الدولي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2018.
- (vi) القوائم المالية المرحلية لبنك بروة لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018؛
- (vii) القوائم المالية المرحلية لبنك قطر الدولي لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018.

9. أحكام وشروط الاندماج

يتوقف تنفيذ عملية الاندماج على ما يلي:

- (i) القرارات الواردة في كتاب الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة، (على النحو المبين في المرفق 1 من هذه الوثيقة) التي صُوت فيها لصالح حملة الأغلبية المطلوبة من أسهم بنك بروة الممثلة في الجمعية العامة غير العادية لديها؛
- (ii) القرارات الواردة في كتاب الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي، (على النحو المبين في المرفق 2 من هذه الوثيقة) التي صُوت فيها لصالح حملة الأغلبية المطلوبة من أسهم بنك قطر الدولي في الجمعية العامة غير العادية لديها؛
- (iii) الحصول على جميع الموافقات اللازمة لتنفيذ عملية الاندماج وفق تقدير مجلس إدارة بنك بروة؛
- (iv) الحصول على جميع الموافقات اللازمة لتنفيذ عملية الاندماج وفق تقدير مجلس إدارة بنك قطر الدولي؛
- (v) عدم إنهاء اتفاقية الاندماج وفقاً لشروطها،

(الشروط المسبقة).

يتعين على بنك بروة وبنك قطر الدولي أن يتقدما بطلب للحصول على شهادة من المصرف المركزي (شهادة مصرف قطر المركزي) للموافقة على عملية الاندماج وذلك بعد استيفاء الشروط المسبقة برمتها، وتسري عملية الاندماج بمجرد صدور شهادة مصرف قطر المركزي.

الملحق 1

التعريفات:

تتطبق التعريفات التالية في هذا الوثيقة، ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك:

البنكان	بنك بروة وبنك قطر الدولي
بنك بروة	بنك بروة ش.م.ق
مجلس بنك بروة	مجلس إدارة بنك بروة
اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة	اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة المنعقد للموافقة على الاندماج وزيادة رأس ماله ضمن جملة أمور أخرى.
مجموعة بنك بروة	بنك بروة وشركاته التابعة وفروعه
مساهمو بنك بروة	حملة أسهم بنك بروة
أسهم بنك بروة	أسهم رأسمال بنك بروة بقيمة 10.00 ريالاً قطرية للسهم الواحد
يوم عمل	أي يوم، عدا يوم الجمعة أو السبت أو أي عطلة رسمية في دولة قطر
المصرف المركزي	مصرف قطر المركزي
قانون المصرف المركزي	القانون رقم (13) لسنة 2012 القاضي بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية
المجموعة الموحدة	بنك بروة أو الشركات الناتجة عن الاندماج بين مجموعة بنك بروة ومجموعة بنك قطر الدولي بعد تنفيذ عملية الاندماج حسبما يقتضي السياق.
قانون الشركات	القانون رقم (11) لسنة 2015 القاضي بإصدار قانون الشركات التجارية
كريديت سويس	شركة كريديت سويس إنترناشونال
تاريخ النفاذ	التاريخ الذي تصبح فيه عملية الاندماج سارية المفعول وفقاً لشروطها
اجتماع الجمعية	اجتماع الجمعية العامة غير العادية
نسبة التبادل	نسبة التبادل كما هو موضح في القسم الفرعي 2.2 من القسم 2 في هذه الوثيقة.
المستشاران الماليان	شركة كريديت سويس وشركة بيريل و اينبرغ بارتنرز
مجلس التعاون	مجلس التعاون الخليجي
الحكومة	حكومة دولة قطر
بنك قطر الدولي	بنك قطر الدولي ش.م.ق
مجلس بنك قطر الدولي	مجلس إدارة بنك قطر الدولي
اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي	اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي المنعقد للموافقة على الاندماج وتصفيته لاحقاً وذلك ضمن جملة أمور أخرى.
مجموعة بنك قطر الدولي	بنك قطر الدولي وشركاته التابعة وفروعه
مساهمو بنك قطر الدولي	حملة أسهم بنك قطر الدولي
أسهم بنك قطر الدولي	أسهم رأسمال بنك قطر الدولي بقيمة 10.00 ريالاً قطرية للسهم الواحد

وزارة الاقتصاد والتجارة	الوزارة
الاندماج المقترح بين بنك بروة وبنك قطر الدولي وفقاً للمادة 278 من قانون الشركات والمادة 161(2) من قانون المصرف المركزي	الاندماج
الاتفاقية المبرمة في 12 أغسطس 2018 بين بنك بروة وبنك قطر الدولي التي تحدد الشروط والأحكام المرتبطة بتنفيذ عملية الاندماج وحقوق الأطراف والتزاماتهم في هذا الصدد.	اتفاقية الاندماج
أسهم بنك بروة الجديدة المقرر إصدارها والمقيدة على أنها مسددة بالكامل إلى مساهمي بنك قطر الدولي بموجب الاندماج	أسهم بنك بروة الجديدة
بيربلا واينبرغ بارتنرز المملكة المتحدة ذ.م.م، فرع دبي	بيربلا واينبرغ بارتنرز
العملة المعمول بها في دولة قطر	ريال قطري
ختام الأعمال (بتوقيت الدوحة)، وهو آخر يوم عمل قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية لكل من بنك بروة و بنك قطر الدولي	تاريخ القيد

المرفق 1

كتاب الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك بروة

يسرُّ مجلس إدارة بنك بروة ش.م.ق ("البنك") دعوة المساهمين الكرام ("المساهمين") لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية ("الجمعية العامة") والذي سيعقد في فندق فور سيزونز بمدينة الدوحة يوم الأربعاء الموافق 19 ديسمبر 2018 في تمام الساعة 4 مساءً للنظر في جدول الأعمال التالي:

- (1) الموافقة على تحويل البنك إلى شركة مساهمة خاصة قطرية وفقاً للمادة رقم (207) من القانون القطري رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية ("قانون الشركات التجارية").
- (2) الموافقة على تقرير التقييم الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 2018 والذي أعده السيد/فتحي عبدالوهاب محمد أبو فرح، مراقب حسابات مرخص تحت رقم (294) شركة مور ستيفنز وشركاه محاسبون قانونيون، بصفتها المُقيِّم المستقل المُعيَّن من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة بموجب أحكام المادة 271 من قانون الشركات التجارية لأغراض عملية تحول البنك.
- (3) الموافقة على تعديل عقد تأسيس والنظام الأساسي للبنك وفقاً للنماذج المرفقة.
- (4) الموافقة على الاندماج المُقترح بين البنك وبنك قطر الدولي ش.م.ق ("عملية الاندماج") المقرر إجراؤه بموجب أحكام المادة 278 من قانون الشركات التجارية وأحكام قانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012. وذلك بإصدار أسهم جديدة في البنك على أساس أن يستلم المساهمون في بنك قطر الدولي ما نسبته 2.031 سهم من أسهم البنك مقابل كل سهم واحد في بنك قطر الدولي، مع مراعاة شروط وأحكام عملية الاندماج (الموضحة في نشرة المساهمين الصادرة بتاريخ 4 ديسمبر 2018 والمرفقة بهذه الدعوة) ومع مراعاة الحصول على كافة الموافقات التنظيمية والرقابية اللازمة واستيفاء كافة الشروط المسبقة التي تنص عليها اتفاقية الاندماج المبرمة بين البنك وبنك قطر الدولي بتاريخ 12 أغسطس 2018 ("اتفاقية الاندماج").
- (5) الموافقة على زيادة رأس مال البنك المصرح به والمدفوع إلى 5,234,100,000 ر.ق. مع مراعاة شروط واحكام عملية الاندماج واعتباراً من تاريخ نفاذ عملية الاندماج.
- (6) الموافقة على تعديل نص المادة 8 من النظام الأساسي للبنك من أجل زيادة رأس مال المصرح به للبنك لتصبح 5,234,100,000 ر.ق. مع مراعاة شروط واحكام عملية الاندماج واعتباراً من تاريخ نفاذ عملية الاندماج.
- (7) تفويض مجلس الإدارة أو من ينتدبه مجلس الإدارة باعتماد أي قرارات أو اتخاذ أي إجراءات قد تكون لازمة لتنفيذ أي من وكافة القرارات المذكورة أعلاه، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التقدم بطلب إلى وزارة الاقتصاد والتجارة و/أو مصرف قطر المركزي لأخذ القرار بنفاذ عملية الاندماج بين البنك وبنك قطر الدولي، وتحويل البنك، وزيادة رأس مال البنك، وتعديل النظام الأساسي للبنك، وتوقيع أية وثائق واتفاقيات متعلقة بالمذكور أعلاه.

مجلس الإدارة

ملاحظات:

- 1- إذا لم يتوفر النصاب القانوني اللازم لاجتماع الجمعية العامة (أي حضور مساهمين يمثلون 75% من رأس مال البنك على الأقل)، فعندها يوجَل اجتماع الجمعية ليعقد بتاريخ 26 ديسمبر 2018 في نفس الزمان والمكان. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون 75% من رأس مال البنك على الأقل.
- 2- لكل مساهم من المساهمين المقيد في سجل مساهمي البنك بتاريخ القيد حق حضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية.
- 3- لكل مساهم أن يوكل غيره لحضور الجمعية العامة بموجب توكيل خطي (وفق النموذج المرفق)، بشرط ألا يكون الوكيل عضواً في مجلس الإدارة، ويُمثَل الفُصْرُ النائبون عنهم قانوناً.
- 4- إذا لم يتوفر النصاب القانوني لأي من اجتماعات الجمعية العامة غير العادية، فعندها تُعتبر التوكيلات الصادرة لحضور الاجتماع الأول نافذة وسارية المفعول لحضور أي اجتماع لاحق، ما لم يُلغها صراحة المساهم المعني بموجب إشعار يُوجَّهه إلى أمين سر مجلس إدارة البنك على عنوان الشركة الكائن في شارع حمد الكبير، ص.ب 27778، الدوحة، قطر قبل موعد انعقاد ذلك الاجتماع ببومين على الأقل.
- 5- تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بموافقة مساهمين يمثلون 75% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

- 6 في حال كان المساهم شخصية اعتبارية (شركة / مؤسسة) فعلى ممثل المساهم احضار تفويض خطي من الشركة او المؤسسة موقعاً ومختوماً عليه.
- 7 هذه الدعوة تعتبر معلنة قانونياً لجميع المساهمين دون الحاجة لإرسال دعوات خاصة بالبريد وفقاً للمادة (121) من قانون رقم (11) لسنة 2015 وتعديلاته وكذلك المادة (54) من النظام الأساسي للبنك.
- 8 يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني: www.barwabank.com او الاتصال بإدارة المستثمرين وعلاقات المساهمين على هاتف رقم 44488777 للحصول على المزيد من المعلومات.

مرفق للدعوة عقد التأسيس المعدل

إن هذا العقد هو عقد تأسيس المعدل والمعاد صياغته ("عقد التأسيس") لعقد التأسيس السابق لبنك بروة (شركة مساهمة قطرية) الموثق سابقاً لدى وزارة العدل تحت رقم التوثيق 00004240 / 2012 والمنشور بالجريدة الرسمية لدولة قطر - العدد الثالث 10 ربيع الآخر 1434 هـ - 20 فبراير 2013م الصفحات من 38 إلى 48، بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية تاريخ [... ووفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015 الصادر بتاريخ 16 يونيو 2015.

عقد التأسيس بنك بروة (شركة مساهمة خاصة قطرية)

مادة (1)

اسم البنك

اسم البنك هو بنك بروة (شركة مساهمة خاصة قطرية).

مادة (2)

مركز البنك

مركز البنك الرئيسي ومحل القانوني في مدينة الدوحة بدولة قطر، ويجوز للمجلس أن ينشئ له فروعاً أو مكاتب تمثيل أو وكلاء في دولة قطر أو في الخارج.

مادة (3)

أغراض البنك

يكون الغرض الرئيسي للبنك هو القيام سواء لحسابه أو لحساب الغير أو الاشتراك معه في الداخل والخارج، بجميع أوجه النشاط المصرفي والتمويلي والاستثماري والعقاري والخدمات الاجتماعية وذلك بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم النشاطات التي يمارسها البنك على سبيل المثال لا الحصر التالي:

- أولاً:**
1. التمويل العقاري للأفراد من القطريين وغير القطريين بغرض شراء العقارات والوحدات السكنية على اختلاف أنواعها في دولة قطر وفق القوانين المنظمة لذلك، وكذلك تمويل شراء وبناء أو ترميم أو توسيع العقارات بكافة أنواعها وصورها.
 2. تمويل الشركات والمؤسسات والهيئات لشراء وتطوير العقارات والأراضي بمختلف أغراضها السكنية والتجارية والصناعية ومتعددة الاستخدام وغيرها.
 3. القيام بما تعهد به إليه الدولة من إدارة نشاط الرعاية السكنية وتمويلها والذي تقدمه دولة قطر للمواطنين القطريين ممن تنطبق عليهم شروط الرعاية السكنية، وذلك بمقابل أو بدون مقابل حسب ما يقرره مجلس الإدارة.
 4. تقديم أدوات تمويل عقارية جديدة ومبتكرة في البورصة مثل نظام التمويل الطويل الأمد للإسكان (Mortgages) والتمويل بالإجارة وغير ذلك مما يتم استحداثه مستقبلاً.
 5. تمويل أنشطة البنية التحتية وبناء وتشغيل المدن والمطارات والمنشآت المختلفة.

ثانياً:

1. فتح الحسابات والاعتمادات، والقيام بأعمال الخصم، والتسليف.
2. قبول الودائع النقدية بصورها المختلفة للحفاظ أو للإدخار أو للاستثمار أو لغير ذلك.
3. التعامل في الأسهم والصكوك والسندات والأذونات والكمبيالات والحوالات وسندات الشحن وغيرها من الأوراق القابلة للتداول أو الأوراق التجارية الأخرى.
4. التعامل في العملات الأجنبية بالبيع والشراء، وتمويل التجارة الخارجية.
5. تلقي الاكتتابات الخاصة بتأسيس الشركات المساهمة، وشراء وبيع الأسهم لحساب البنك أو لحساب الغير.
6. إصدار الكفالات المصرفية، وخطابات الضمان.
7. حفظ جميع أنواع النقود والمعادن النفيسة، والسندات والطرود وتأجير الخزائن الخاصة.

8. شراء وبيع السبائك الذهبية والمعادن النفيسة.
 9. إصدار والإشتراك في إصدار البطاقات المصرفية بكل أنواعها بما فيها بطاقات الخصم والائتمان وكذلك الشيكات السياحية أو أي خدمات مالية أخرى.
 10. إدارة الممتلكات القابلة للإدارة المصرفية، وكذلك العقارات على أساس الوكالة بالأجر وغير ذلك.
 11. القيام بالدراسات الخاصة لحساب المتعاملين معه وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة لعملاء في المجالات المالية والاستثمارية والاستشارية.
- ثالثاً: الأعمال التمويلية والاستثمارية:**
1. التمويل الاستثماري كلياً أو جزئياً لشراء العقارات والأراضي والمباني بجميع أنواعها واستخداماتها، وكذلك تمويل أعمال المقاولات الإنشائية والصناعات الهندسية المرتبطة بها والأعمال الكهربائية والميكانيكية وما يتصل بها.
 2. التمويل الاستثماري لخصخصة الشركات المختلفة أو المساهمة فيها أو شرائها لغرض بيعها أو الاستفادة من إيراداتها من خلال البنك.
 3. التمويل لجميع الآجال بدون ضمان حسب أنظمة البنك أو بضمن عقارات مدرة أو تحت التطوير أو غير مطورة أو أوراق تجارية أو غيرها من الضمانات المقبولة للبنك.
 4. توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع استثمارات البنك وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة والوكالة في الاستثمار أو حسب الاتفاق.
 5. تملك أو تأسيس أو المشاركة في المشروعات الاستثمارية على اختلاف أنواعها في القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء كانت قائمة أو تحت التأسيس.
 6. تأسيس الشركات التجارية والتعامل في بيع وشراء أسهمها.
 7. إنشاء المصارف، وشركات الاستثمار، وشركات التمويل، وشركات الصرافة على اختلاف أنواعها.
 8. القيام بجميع أعمال الاستثمار الزراعي والصناعي والعقاري.
 9. شراء الأراضي لتشييد المباني عليها بغرض بيعها أو تأجيرها أو استثمارها وفقاً للقوانين النافذة بشأنها.
 10. القيام بجميع عمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بالسلع المختلفة.
 11. شراء السلع وغيرها من الممتلكات المنقولة بقصد بيعها أو بقصد تأجيرها أو تشغيلها.
 12. القيام بكافة أعمال التمويل المتعلقة بالملاحة البحرية والجوية والنقل البري.
 13. تخزين السلع والمحاصيل بوجه عام.
 14. إنشاء وإدارة الصناديق الاستثمارية المختلفة والمحافظ المالية والعقارية للأفراد والمؤسسات والقيام بوظيفة أمين الاستثمار.
 15. تملك العلامات التجارية، وبراءات الاختراع، وغيرها من الحقوق والشهادات والامتيازات التي يراها البنك لازمة أو ملائمة لطبيعة عمله، والتصرف فيها بكل أنواع التصرفات القانونية.
 16. وضع أنظمة تعاونية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية لتأمين الأموال والقيم المنقولة والثابتة التي يملكها أو يتعامل فيها، وإنشاء هيئات تأمين لتحقيق هذه الأغراض.
 17. تسويق وتوزيع المنتجات التأمينية بمختلف أنواعها، على عملاء البنك وغير عملاء البنك، وذات الصلة بأغراضه، على ألا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

رابعاً: الخدمات الاجتماعية:

1. تقديم القرض الحسن لاستعماله في مختلف المجالات.

2. إنشاء وإدارة الصناديق المتخصصة لمختلف الأغراض الاجتماعية وفقاً للقوانين المعمول بها في الدولة.
3. التعاون مع الجهات المختصة في القيام بدور الوصي المختار في إدارة الأثلاث والتركات وتنفيذ الوصايات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المرعية.

خامساً: وبصفة عامة للبنك أن يزاول جميع الأعمال السابقة في داخل الدولة والخارج كما له أن يزاول أية أعمال تدخل ضمن أعمال البنوك حسب القوانين النافذة مادام ملتزماً ومتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية كما له في سبيل تحقيق أغراضه حق تملك العقارات والمنقولات والتصرف فيها.

سادساً: يجوز للبنك أن يؤسس أو يساهم في تأسيس المؤسسات والهيئات والشركات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله أو التي قد تعاونه على تحقيق أغراضه في دولة قطر أو في الخارج، كما يجوز له أن يشترك بأي وجه من الوجوه مع الجهات المذكورة أو أن يندمج فيها أو يشتريها أو يلحقها به وبصفة عامة يكون للبنك الحق في القيام بجميع الأفعال والأعمال والتصرفات لتحقيق أغراضه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

مادة (4)

مدة البنك

مدة البنك غير محددة تبدأ من تاريخ صدور قرار وزير الاقتصاد والتجارة بالترخيص بتأسيسه. ويكتسب البنك الشخصية الاعتبارية ابتداءً من تاريخ صدور القرار المشار إليه.

مادة (5)

رأس المال

حدد رأس مال البنك المصرح به بمبلغ /4.000.000.000/ (أربعة مليارات ريال قطري) كما حدد رأس المال المدفوع بمبلغ /3.000.000.000/ (ثلاثة مليارات ريال قطر) موزع على /300.000.000/ (ثلاثمائة مليون) سهم جميعها أسهم نقدية، القيمة الاسمية للسهم الواحد (10) عشرة ريالات قطرية. ويجوز تقسيم وزيادة وتخفيض رأسمال البنك بموجب قرار تعتمده الجمعية العامة غير العادية وفقاً لهذا النظام.

مادة (6)

قرار التحول

يلتزم مجال إدارة البنك بإصدار قرار وزير التجارة والصناعة بتحول البنك من شركة مساهمة عامة إلى شركة مساهمة خاصة والقيام بكافة الإجراءات لإتمام هذا التحول.

مادة (7)

مصرفات التحول

يلتزم البنك بسداد مصرفات وتكاليف تحوّل البنك من شركة مساهمة عامة إلى شركة مساهمة خاصة.

مادة (8)

نسخ العقد

حرر تعديل عقد التأسيس هذا على خمس نسخ، للمؤسس نسخة، وتقدم نسخة إلى مصرف قطر المركزي، ونسخة إلى إدارة مراقبة الشركات في وزارة التجارة والصناعة، ونسخة لقسم التوثيق في وزارة العدل، ونسخة تحفظ بالمكتب الرئيسي للبنك.

التوقيع:

الاسم: الشيخ / محمد بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

الصفة: رئيس مجلس الإدارة - بنك بروة (ش.م.خ.ق.)

بالنيابة عن المساهمين بموجب التفويض الممنوح من الجمعية العامة غير العادية

المرفق 2

كتاب الدعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية لبنك قطر الدولي

يسرُّ مجلس إدارة بنك قطر الدولي ش.م.ق ("البنك") دعوة المساهمين الكرام ("المساهمين") لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية ("الجمعية العامة") والذي سيعقد في [المكان] بمدينة الدوحة يوم [●] الموافق [●] 2018 في تمام الساعة [الوقت][صباحاً/ظهراً/مساءً] للنظر في الأعمال التالية:

- (1) الموافقة على الاندماج المزمع بين البنك وبنك بروة ش.م.ق ("بنك بروة") ("عملية الاندماج") المقرر إجراؤه بموجب أحكام المادة 278 من القانون القطري رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية ("قانون الشركات التجارية") وأحكام قانون مصرف قطر المركزي رقم 13 لسنة 2012 وذلك بإصدار أسهم جديدة في بنك بروة على أساس أن يستلم المساهمون في البنك ما نسبته 031.2 سهم من أسهم بنك بروة مقابل كل سهم واحد في البنك، مع مراعاة شروط وأحكام عملية الاندماج (الموضحة في تعميم المساهمين الصادر بتاريخ 4 ديسمبر 2018 والمرفق بهذه الدعوة) ومع مراعاة الحصول على كافة الموافقات التنظيمية والرقابية اللازمة واستيفاء كافة الشروط المسبقة التي تنص عليها اتفاقية الاندماج المبرمة بين البنك وبنك بروة بتاريخ 12 أغسطس 2018 ("اتفاقية الاندماج").
- (2) الموافقة على تقرير التقييم الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2018 والذي أعدته شركة "كي بي ام جي"، بصفتها المُقيِّم المستقل المُعيَّن من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة بموجب أحكام المادة 278 من قانون الشركات التجارية لأغراض عملية الاندماج والذي تم بموجبه تقييم البنك.
- (3) الموافقة على حل البنك بدون تصفيته وذلك مع مراعاة شروط وأحكام اتفاقية الاندماج ومع النفاذ اعتباراً من تاريخ نفاذ عملية الاندماج ومع مراعاة الحصول على كافة الموافقات التنظيمية والرقابية اللازمة واستيفاء كافة الشروط المسبقة التي تنص عليها اتفاقية الاندماج.
- (4) تفويض رئيس مجلس الإدارة أو من ينتدبه مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة باعتماد أي قرارات أو اتخاذ أي إجراءات قد تكون لازمة لتنفيذ أي من وكافة القرارات المذكورة أعلاه، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التقدم بطلب إلى وزارة الاقتصاد والتجارة و/أو مصرف قطر المركزي لاستصدار قرار يؤكد دخول عملية الاندماج بين البنك وبنك بروة وعملية حل البنك حيز التنفيذ.

مجلس الإدارة

ملاحظات:

- 1- إذا لم يتوفر النصاب القانوني اللازم لاجتماع الجمعية العامة (أي حضور مساهمين يمثلون 75% من رأس مال البنك على الأقل)، فعندها يُوجَل اجتماع الجمعية ليعقد بتاريخ [●] 2018 في نفس الزمان والمكان. ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون 75% من رأس مال البنك على الأقل.
- 2- لكل مساهم من المساهمين المقيد في سجل مساهمي البنك بتاريخ القيد حق حضور الجمعية.
- 3- لكل مساهم أن يوكل غيره لحضور الجمعية بموجب توكيل خطي (وفق النموذج المرفق)، بشرط ألا يكون الوكيل عضواً في مجلس الإدارة وألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على 5% من أسهم رأس مال البنك وذلك فيما عدا الأشخاص المعنوية. ويُمثَل القُصْرُ الناخبون عنهم قانوناً.
- 4- إذا لم يتوفر النصاب القانوني لأي من اجتماعات الجمعية العامة غير العادية، فعندها تُعتبر التوكيلات الصادرة لحضور الاجتماع الأول نافذة وسارية المفعول لحضور أي اجتماع لاحق، ما لم يُبلغها صراحة المساهم المعني بموجب إشعار يُوجَّهه إلى [أمين سر مجلس إدارة البنك] على عنوان الشركة الكائن في [شارع سحيم بن حمد، ص.ب. 2001، الدوحة، قطر] قبل موعد انعقاد ذلك الاجتماع [بيومين] على الأقل.
- 5- تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بموافقة مساهمين يمثلون 75% من الأسهم الممتلئة في الاجتماع.

المرفق 3

تقرير كريديت سويس عن عداله نسبه التبادل

4 ديسمبر 2018

مجلس الإدارة

بنك بروة ش.م.ق

ص.ب. 27778

الدوحة، قطر

تحية طيبة وبعد،

بناء على طلبكم بتقديم المشورة تجاه بنك بروة ش.م.ق ("بنك بروة") بشأن مدى عدالة نسبة التبادل (وفقاً لما هو محدد أدناه) من منظور مالي على النحو الموضح في اتفاقية الاندماج المبرمة بتاريخ 12 أغسطس 2018 ("اتفاقية الاندماج") بين بنك بروة وبنك قطر الدولي ش.م.ق ("بنك قطر الدولي")، وعلى النحو المبين تفصيلاً في نشرة المساهمين النهائية بالصيغة المعتمدة من جانبنا كتابة بذات تاريخ هذا الخطاب ("نشرة المساهمين").

تنص اتفاقية الاندماج، من بين أشياء أخرى وشريطة استيفاء كافة الشروط المسبقة التي تنص عليها اتفاقية الاندماج، على دمج بنك بروة مع بنك قطر الدولي طبقاً للمواد من 276 إلى 281 من القانون القطري رقم (11) لسنة 2015 بإصدار قانون الشركات التجارية، والمواد من 160 إلى 175 من القانون رقم (13) لسنة 2012 بإصدار قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية، وشروط اتفاقية الاندماج، والذي يتم بموجبها: (1) حل بنك قطر الدولي بحيث تؤول ملكية كافة الأصول والالتزامات الخاصة ببنك قطر الدولي إلى بنك بروة بحكم القانون، و(2) يصدر بنك بروة أسهم جديدة قيمتها 10 ريال لكل سهم في رأس مال بنك بروة ("أسهم بروة الجديدة") مسدد قيمتها بالكامل، لمساهمي بنك قطر الدولي طبقاً لنسبة التبادل بواقع 2.031 سهم من أسهم بنك بروة الجديدة مقابل كل سهم واحد يملكه كل منهم في رأس مال بنك قطر الدولي ("نسبة التبادل").

وفي سبيل التوصل إلى رأينا، فقد اطلعنا على بعض المعلومات التجارية والمالية المتاحة للاطلاع العام فيما يتعلق بكل من بنك بروة وبنك قطر الدولي، بما في ذلك الإعلان العام عن اتفاقية الاندماج بين بنك بروة وبنك قطر الدولي بتاريخ 29 أغسطس 2018. كما اطلعنا على اتفاقية الاندماج ونشرة المساهمين ومسودة المستند الخاص بعملية التكامل التي أعدها كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي في 7 أكتوبر 2018 وبعض المعلومات الأخرى، وتشمل التوقعات المالية التي قُدمت لنا أو ناقشها معنا كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي. كما تقابلنا مع إدارة بنك بروة لمناقشة النشاط التجاري والتوقعات لبنك قطر الدولي. لم يتم موافقتنا بأية تقديرات أو أية مواد أخرى فيما يتعلق بتقديرات وفورات التكلفة المحتمل تحققها نتيجة الدمج بين بنك بروة وبنك قطر الدولي، ووفقاً لمناقشاتنا واتفاقنا معكم، لم نقم بإجراء أي تحليل بشأن أي من تلك الوفورات.

أخذنا كذلك في الاعتبار بعض البيانات المالية الخاصة ببنك قطر الدولي، وأجرينا مقارنة لتلك البيانات مع بيانات مماثلة تخص شركات مساهمة عامة أخرى، نرى أنها تمارس أنشطة مماثلة لتلك الأنشطة التي يمارسها بنك قطر الدولي، وأخذنا في الاعتبار، بالقدر المتاح للاطلاع العام، الشروط المالية لبعض اندماجات الأعمال التجارية والصفقات الأخرى التي نُفذت مؤخرًا. فضلًا عن المعلومات والدراسات المالية والتحليلات والأبحاث والمعايير المالية والاقتصادية والسوقية الأخرى التي وجدناها ذات صلة.

وفيما يتعلق برأينا، لا نتحمل أي مسؤولية عن التحقق المستقل عن أي من المعلومات سالفة الذكر أو عن مدى اكتمالها، بما في ذلك المعلومات الواردة في نشرة المساهمين، وقد اعتمدنا على أن هذه المعلومات كاملة ودقيقة من كافة الأوجه الجوهرية. أما فيما يتعلق بالتوقعات المالية لكل من بنك قطر الدولي وبنك بروة، قد أبلغتنا إدارة بنك بروة، (على نحو ما ناقشناه واتفقنا عليه معكم) قد افترضنا، بعد الاطلاع على هذه التوقعات، أن: (1) هذه التوقعات أعدت بشكل معقول بناء على أسس تعكس أفضل التقديرات والآراء المتاحة في الوقت الحالي من الإدارة التابعة لبنك بروة فيما يتعلق بالأداء المستقبلي لكل من بنك قطر الدولي وبنك بروة؛ و(2) وطبقًا لذلك، هذه التوقعات تمثل تقديرات وآراء معقولة فيما يتعلق بالأداء المستقبلي لكل من بنك قطر الدولي وبنك بروة.

كما أننا افترضنا، وفقاً لما تم مناقشته والاتفاق عليه معكم، أنه: (1) في سبيل الحصول على الاعتمادات والموافقات التنظيمية والرقابية وتلك الخاصة بأطراف ثالثة من أجل الصفقات المتضمنة في ظل اتفاقية الاندماج، لن يُفرض أي تعديل أو تأخير أو حدود أو قيود أو شروط من شأنها التأثير سلباً على بنك قطر الدولي أو بنك بروة أو على المزايا المرتقبة من عملية الدمج؛ و(2) ستتم عملية الدمج وفقاً لأحكام اتفاقية الاندماج والقوانين واللوائح المعمول بها دون أي تنازل أو تغيير أو تعديل لأي حكم أو شرط أو اتفاق جوهري في اتفاقية الاندماج. بالإضافة إلى ذلك، لم يطلب منا إجراء أي تقييم أو تقدير مستقل للأصول أو الالتزامات (سواء كان طارئاً أو خلاف ذلك) الخاصة ببنك قطر الدولي، ولم يتم تزويدنا بمثل هذه التقييمات أو التقديرات.

فإن رأينا يتطرق فقط إلى مدى عدالة نسبة التبادل من منظور مالي تجاه بنك بروة، ولا يتناول أي جانب للدمج أو أي أثر آخر يترتب على الدمج أو أي اتفاق أو ترتيب أو تفاهم يتم فيما يتعلق بالدمج أو خلافه. يستند رأينا إلى المعلومات المتاحة لنا حتى تاريخ إعداد هذا الخطاب، ويستند إلى الأوضاع المالية والاقتصادية والسوقية وغيرها الجارية، والتي يمكن تقييمها في تاريخ إعداد هذا الخطاب. وبالتالي، لا نتحمل أي مسؤولية بشأن تحديث هذا الرأي أو تنقيحه أو إعادة تأكيده في ضوء أية معلومات أو أحداث أو أوضاع أو أحوال يتم العلم بها أو تنشأ بعد تاريخ إصدار هذا الرأي. ولا يتناول رأينا المزايا النسبية للدمج بالمقارنة مع الصفقات أو الاستراتيجيات البديلة التي قد تكون متاحة لبنك بروة، كما لا يتناول رأينا هذا القرار التجاري لبنك بروة بالمضي قدماً في عملية الدمج. حيث لا نبدي أية آراء بشأن قيمة أسهم بروة الجديدة فعلياً عند إصدارها لمساهمي بنك قطر الدولي طبقاً لاتفاق الدمج. وأثناء إجراءنا للتحليلات وعرض هذا الرأي، قد استخدمنا منهجيات التقييم التي نعتقد أنها مناسبة لأغراض إعداد هذا الرأي. نظرًا لطبيعة الأسواق التي يعمل فيها كل من بنك بروة وبنك قطر الدولي، فليس من الممكن أو المناسب دائماً تطبيق منهجيات التقييم التي قد تطبق في الأسواق الأكثر استقراراً.

لقد قمنا بدور المستشار المالي الحصري لبنك بروة وليس لأية جهة أخرى فيما يتعلق بعملية الدمج، وسنحصل على أعقاب مقابل خدماتنا، وجزء منها سيدفع فور استكمال الدمج. نحن لا نعتبر مستشاراً قانونياً أو ضريبياً أو تنظيمياً أو اكتواريًا، ولن نتحمل أي مسؤولية أو واجب العناية تجاه أي شخص بخلاف بنك بروة فيما يتعلق بتوفير وسائل الحماية المقدمة

لعملاء مجموعة كريدي سويس أو تقديم المشورة فيما يتعلق بعملية الدمج أو غيرها. وفي ضوء ما سبق، لا يجوز لأي شخص بخلاف بنك بروة رفع أي دعوى ضد مجموعة كريدي سويس فيما يتعلق بهذا الرأي أو عملية الدمج. بالإضافة إلى ذلك، قد وافق بنك بروة على تعويضنا عن بعض الالتزامات والمسائل الناجمة عن تنفيذ مهمتنا. قد قدمنا، نحن وشركائنا التابعة من حين لآخر في الماضي، بتقديم خدمات مصرفية استثمارية وخدمات مالية أخرى لبنك قطر الدولي و/أو بنك بروة، ونقدم تلك الخدمات في الوقت الحالي وربما نقدمها في المستقبل، والتي حصلنا على مقابل مادي عنها ونتوقع الحصول على مقابل مادي نظير تلك الخدمات المستقبلية. حيث نعتبر شركة خدمات متكاملة للأوراق المالية تعمل في أنشطة تداول الأوراق المالية والوساطة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات المالية الأخرى. وفي سياق العمليات التجارية المعتادة، ربما نستحوذ نحن أو شركائنا التابعة على حقوق ملكية أو سندات ديون أو غير ذلك من السندات أو الصكوك المالية (بما في ذلك القروض البنكية أو الالتزامات الأخرى) الخاصة ببنك قطر الدولي أو بنك بروة أو أي شركة أخرى قد تشارك في عملية الدمج أو نمتلكها أو نبيعها لصالحنا أو لصالح شركائنا التابعة أو لصالح عملائنا، ويمكن أن نقدم الخدمات المصرفية الاستثمارية والخدمات المالية الأخرى لتلك الشركات. علاوة على ذلك ننوه أن شركة قطر القابضة ذ.م.م.، وهي شركة تابعة لجهاز قطر للاستثمار، تعتبر مساهماً مشتركاً في كل من بنك بروة ومجموعة كريدي سويس. حيث تمتلك شركة قطر القابضة ذ.م.م. في تاريخ إعداد هذا الخطاب 12.13 % من رأس مال بنك بروة و 5.21 % من رأس مال مجموعة كريدي سويس.

لم نقدم هذا الرأي إلا لمجلس إدارة بنك بروة بخصوص نسبة التبادل، ولا يجوز الإفصاح عنه لأي شخص أو الاعتماد عليه من جانب أي شخص بدون موافقة كتابية خطية من جانبنا، ولا يجوز الاقتباس منه أو الإشارة إليه، كلياً أو جزئياً، أو استخدامه لأية أغراض أخرى بدون الحصول على موافقة كتابية من جانبنا. يجوز نشر هذا الرأي في نشرة المساهمين بناء على أساس الفقرات السابقة الواردة في هذا الرأي وطبقاً لها.

بناءً على ما سبق ووفقاً له، فإن من رأينا أن نسبة التبادل كما في تاريخ إعداد هذا الخطاب تعتبر عادلة لبنك بروة من وجهة نظر مالية.
مع تحياتي،

كريدې سويس إنترناشيونال

٣٦ - ٤

إعداد: _____

الاسم: ماكس منسي

المسمى الوظيفي: مدير تنفيذي

Vikas Seth

إعداد: _____

الاسم: فيكاس سيث

المسمى الوظيفي: مدير تنفيذي

بنك قطر الدولي ش.م.ق
شارع الشيخ سحيم بن حمد
ص. ب. 2001
الدوحة، قطر

إدارة بنك بروة ش.م.ق.
شارع حمد الكبير
ص. ب. 27778
الدوحة، قطر

المستشار القانوني لبنك قطر الدولي

شركة سيمونز أند سيمونز الشرق الأوسط ال بي
الطابق الخامس، برج المرقب
شارع الكورنيش
ص. ب. 23540
الدوحة، قطر

المستشار القانوني لبنك بروة

فريشدفيلدز بروكهافوس درينجر ذات المسؤولية المحدودة
الطابق العشرون، الفتان كارنسي هاوس، البرج 2، مركز دبي
المالي العالمي
ص. ب. 506 569
دبي، الإمارات العربية المتحدة

المستشار المالي لبنك قطر الدولي

بيريللا واينبرغ بارتنز المملكة المتحدة ذ.م.م، فرع دبي
مركز دبي المالي العالمي
مبنى قرية البوابة 1، الطابق الثالث
المكتب رقم 304، ص.ب. 506582
دبي، الإمارات العربية المتحدة

المستشار المالي لبنك بروة

كريديت سويس إنترناشونال
ميدان وان كابوت
لندن E14 4QJ
المملكة المتحدة

المحاسبون القائمون على إعداد التقارير لبنك قطر الدولي

إرنست أند يونغ
برج القصار، الطابق الرابع والعشرون
شارع مجلس التعاون، عنيزة، الخليج الغربي
ص. ب. 164
الدوحة، قطر

المحاسبون القائمون على إعداد التقارير لبنك بروة

ديلويت أند توش - فرع قطر
البنك الأهلي - المقر الرئيسي
شارع الشيخ سحيم بن حمد
ص. ب. 431
الدوحة، قطر